مكتب العمل الدولي
مجلس الإدارة

الوثيقة: GB.300/6
الدورة: ٣٠٠
جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧

البند السادس من جدول الأعمال

تقرير واستنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر
(أديس أبابا، ٢٤-٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

حفل الافتتاح 1

مناقشة تقريري المدير العام 4

الجلسة الخاصة: الخطاب البرنامجي الذي ألقاه السيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 8

الجلستان الموضوعيتان العامتان الأولى والثانية 9

الجلسة الأولى: الاستثمار في أفريقيا من أجل إقامة المنشآت وتحقيق العمل اللائق في سياق العولمة 9

الجلسة الثانية: تحقيق النتائج من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق: المضامين والاستراتيجية والمنهج؛ الخبرات والدروس المستمدة وطريق المستقبل 12

موجز الجلسات الموازية 13

الجلسة الأولى: مكافحة عمل الأطفال - تعزيز عمالة الشباب 13

الجلسة الثانية: التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل 14

الجلسة الثالثة: السياسات المتكاملة للعمالة والحماية الاجتماعية بهدف الارتقاء بالاقتصاد غير المنظم 15

الجلسة الرابعة: الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي 16

جلسات المعلومات 17

معايير العمل الدولية والنمو والتنمية في أفريقيا 17

الحماية الاجتماعية في أفريقيا 18

الاطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة 18

أعمال متابعة اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ 19

قرار بشأن تمثيل أفريقيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي 19

بحث تقرير لجنة أوراق الاعتماد 20

بحث الاستنتاجات واعتمادها 20

بحث تقرير الاجتماع واعتماده 20

حفل الاختتام 20

الملاحق

الملحق الأول: مناقشة الفريق الرفيع المستوى بشأن"الشراكات من أجل العمل اللائق في أفريقيا" (٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧) 23

الملحق الثاني: روح تنظيم المشاريع لدى المرأة: غداء مداولة (٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧) 25

الملحق الثالث: استنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر 26

برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥ 26

إدماج العمل اللائق في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية 26

الاستثمار في المنشآت وفرص العمل اللائق في أفريقيا 27

العمل اللائق لشباب أفريقيا 28

سد ثغرة المهارات 28

الإدماج الاجتماعي من خلال خلق الوظائف من أجل منع النزاعات وإعادة الإعمار 29

الاستثمار في حزمة أساسية للحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر 29

التصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز من خلال إجراءات في مكان العمل 29

تنفيذ معايير العمل في مكان العمل 30

الهيكل الثلاثي كآلية إدارية أساسية للنمو الشامل المؤدي إلى الحد من الفقر 30

الحرية النقابية: قوام حياة منظمة العمل الدولية وأساس الديمقراطية 30

التنفيذ الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل 30

جعل أطفال أفريقيا يترددون إلى المدرسة لا إلى العمل 31

اجتثاث بقايا الرق 31

القضاء على التمييز في الاستخدام: تحرير طاقات أفريقيا 31

الخلاص من شرك الاقتصاد غير المنظم 32

نهج عادل للعمال الأفريقيين المهاجرين 32

تحسين المعلومات من أجل سياسات أفضل 33

تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥ 33

الملحق الرابع: تقرير لجنة أوراق الاعتماد 35

تشكيل الاجتماع 35

ممثلو المنظمات الدولية الرسمية 36

ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية 37

الاعتراضات 37

اعتراض يتعلق بتعيين مندوب عمال غينيا الاستوائية 37

البلاغات 37

بلاغ يتعلق بغانا 37

بلاغ يتعلق بالجماهيرية العربية الليبية وساوتومي وبرنسيب والصومال 38

المرافق

المرفق ألف: المندوبون والمستشارون المعتمدون 39

المرفق باء: المندوبون والمستشارون المسجلون 40

مقدمة

١. عقد الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر لمنظمة العمل الدولية في أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٧.

٢. وقد شكل الاجتماع فريق عمل لدراسة الاستنتاجات لتقديمها إلى الجلسة العامة، وعين لجنةً لأوراق الاعتماد وفقاً لقواعد الاجتماعات الإقليمية.

٣. وترد المعلومات المتعلقة بالمشاركة في الاجتماع في تقرير لجنة أوراق الاعتماد.

حفل الافتتاح

٤. انتخب الاجتماع بالإجماع السيد حسن عبد الله، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، رئيسا للاجتماع، ونواب الرئيس، السيدة س. كاندا (مندوبة الحكومة، وزيرة الخدمة المدنية والعمل، النيجر)، والسيد ج. فاي (مندوب أصحاب العمل، السنغال) والسيدة م. ف. كارفالهو فرانسيسكو (مندوبة العمال، أنغولا). وقبل افتتاح المناقشات في الجلسة العامة، أصغى الاجتماع إلى رسالة مشتركة وجهها الشركاء الاجتماعيون، وإلى كلمات كل من السيد خوان سومافيا،المدير العام لمكتب العمل الدولي، والسيد عبدولي جنة، الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، والسيدة جرترود منغيلا، رئيسة برلمان البلدان الأفريقية، والسيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد بليز كومباوري، رئيس بوركينافاسو، والسيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

٥. وفي خطاب الترحيب الذي ألقاه رئيس الاجتماع، السيد حسن عبد الله، شدد على العلاقات المثمرة وطويلة العهد التي تجمع بين جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ومنظمة العمل الدولية. وما إقامة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أديس أبابا سوى شاهد على ذلك. وقال إن أفريقيا تواجه مشاكل الفقر والبطالة والبطالة الجزئية وغير ذلك من المشاكل، وتقوم مهمة هذا الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر على توفير مبادئ توجيهية واضحة للمدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أفضل الطرق الكفيلة بمساعدة البلدان الأفريقية على توليد فرص العمل اللائق التي ستتيح للأفريقيين، نساء ورجالا، تحقيق الازدهار لأسرهم والعيش بكرامة. وما من شك في أن الشركاء سيتوصلون، من خلال الحوار الثلاثي، إلى نتائج ناجحة.

٦. وألقى السيد حسن سنمونو بياناً مشتركاً بالنيابة عن أصحاب العمل والعمال. وأعرب عن تقديره لشتى الإسهامات في الأنشطة الرئيسية التي أفضت إلى انعقاد هذا الاجتماع، مثل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣؛ وانعقاد أول منتدى للشركاء الاجتماعيين في عام ٢٠٠٤ ومن ثم مؤتمر القمة الاستثنائي التاريخي لرؤساء الدول والحكومات بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر (واغادوغو، ٢٠٠٤)؛ وأعمال لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي وحلقة العمل التحضيرية لهذا الاجتماع. ولقد كان الشركاء الاجتماعيون نشطين في تنفيذ خطة عمل واغادوغو. لكن المؤسف أن النمو الاقتصادي لم يكن كافياً لخلق عدد كاف من فرص العمل اللائقة والمنتجة والمساعدة على تخفيف حدة الفقر والبطالة. وقد قرر الشركاء الاجتماعيون تنظيم منتدى ثانٍ للشركاء الاجتماعيين في عام ٢٠٠٨ بعنوان "الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي من أجل العمل اللائق في أفريقيا"، بهدف منح منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في أفريقيا الفرصة لتعزيز الإدارة السديدة كأداة لجعل المنشآت المستدامة والعمل اللائق للجميع حقائق واقعة: فلا غنى عن الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي لتحقيق العمل اللائق. وأعرب مسبقاً عن شكره لأصحاب المصالح على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، للدعم المقدم. ودعا الاجتماع الإقليمي إلى اعتماد عقد أفريقيا للعمل اللائق.

٧. وأعرب السيد خوان سومافيا، المدير العام لمكتب العمل الدولي، عن شكره للشخصيات رفيعة المستوى على ما قدمته من دعم. وقال إن ما تحقق من إنجازات للنساء الأفريقيات عزز قناعته بأن منح الإمكانيات للنساء الأفريقيات هو بمثابة منح الإمكانيات لأفريقيا بالذات. وتعهد تقديم الدعم للمنتدى الثاني المقترح للشركاء الاجتماعيين. كما أعرب عن تقديره لما تقدمه أفريقيا من دعم دائم للعدالة والحرية للشعب الفلسطيني.

٨. وأحاط علما بالتقدم الكبير الذي تحقق منذ مؤتمر قمة واغادوغو، مشيراً إلى أن برنامج العمل اللائق قد أقام روابط في كافة أرجاء العالم بين الناس الساعين إلى الحصول على الفرص وعلى العمل اللائق، والذين يطالبون

زعماءهم السياسيين بتوفير وظائف لائقة. ولقد تبنت مؤتمرات قمة رئاسية عقدتها منظمات إقليمية، برنامج العمل اللائق، كما أيده ١٥٠ رئيس دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، وفي اجتماعات عالمية أخرى. ولقد تبوأت أفريقيا مركز القيادة في الارتقاء بمفاهيم العمل اللائق والعولمة العادلة إلى الساحة الدولية. ولقد حان الأوان الآن لاستعادة الرسالة السياسية إلى داخل أفريقيا بحيث تعود بالفائدة على معيشة الناس في أفريقيا. وأشار إلى أن شعار الأمل السائد حالياً في أفريقيا هو: روح "القدرة على العمل" وموقف "الإرادة للعمل"، وهو شعار يستمد منه الوحي والحماس.

٩. وأضاف أن أفريقيا بحاجة إلى خلق ١١ مليون وظيفة سنوياً لمجرد مواكبة معدل البطالة العالمي البالغ ٦ في المائة؛ ويكافح ثمانية من أصل عشرة عمال في الاقتصاد غير المنظم حيث لا يستطيع أربعة من خمسة عمال كسب ما يكفي لرفع أسرهم فوق خط الفقر البالغ دولارين في اليوم. وقال إن إسقاطات منظمة العمل الدولية تشير إلى أن عدد الأشخاص العاملين في الفقر المدقع في أفريقيا سيزداد بحوالي ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، مما يعني أن عدداً إضافياً يبلغ ١٠،٠٠٠ امرأة ورجل أفريقي سينضمون إلى صفوف الذين يعيشون في الفقر المدقع يومياً. وذكر أن النمو الذي يولد عدداً قليلا من الوظائف اللائقة ليس مستداماً سياسياً. فالتعاون الدولي أمر حاسم ولكنه يقدم في غالب الأحيان بشروط غير مقبولة، من النوع الذي رفضه زعماء أفريقيا في مؤتمر قمة واغادوغو، حيث تم التشديد على أن الالتزام الحقيقي تجاه أفريقيا يعني مساعدة البلدان على توليد وظائف لائقة ومنتجة لشعوبها لا من خلال المعونة فحسب بل من خلال شروط تجارية ومالية عادلة توفر "فرصاً متكافئة".

١٠. وتابع قائلاً إن منظمة العمل الدولية تستجيب من خلال برامجها القطرية للعمل اللائق. فهناك تسعة عشر برنامجاً من هذه البرامج قيد التشغيل في وقت الحاضر، كما تجري مناقشات حالياً مع الهيئات المكونة بشأن ٢٥ برنامجاً إضافياً. وهي تركز على مجالات من قبيل: عمالة الشباب؛ روح تنظيم المشاريع لدى المرأة؛ عمل الأطفال؛ فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز؛ الحماية الاجتماعية والاقتصاد غير المنظم؛ حقوق العمال؛ الهجرة؛ التحديات التي تواجه العمال الريفيين؛ الأزمات وإعادة الأعمار؛ تنمية المنشآت من أجل خلق الوظائف؛ تدعيم الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي. ويتطلب التنفيذ إقامة العلاقات مع المؤسسات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرلمان البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١١. وركز السيد سومافيا على المفاهيم الحاسمة الثلاثة التي تحدو التقرير الموضوعي الذي يقدمه إلى الاجتماع. وأول هذه المفاهيم هو **الملكية الحقيقية**، التي يقوم بموجبها كل بلد بتحديد أولوياته وخياراته وأطر عمله نظراً إلى أن من غير الممكن اعتماد برنامج "موحد للجميع". أما المفهوم الثاني فهو **الشراكات الفعالة**، المطلوبة لبناء هيئات مكونة عريضة القاعدة للعمل على جميع المستويات. ولقد استحدثت منظمة العمل الدولية مجموعة أدوات بالتعاون مع وكالات أخرى بموافقة مجلس الرؤساء التنفيذيين، لمساعدتهم على إجراء تقييم ذاتي لسياساتهم من حيث حصائل العمالة والعمل اللائق. والمفهوم الثالث هو **نظام فعال ومتفاعل للهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي**: إن عدم وجود مثل هذا النظام يضعف البلدان ويذر الشقاق بينها. وذكر مثالاً إيجابياً هو مثال غينيا حيث ساعد الشركاء الاجتماعيون في دفع البلاد نحو إحلال السلام.

١٢. وإذ ذكّر بالذكرى الخمسين لاستقلال غانا، ركز على الإسهام الثلاثي الذي قدمته منظمة العمل الدولية في كفاح أفريقيا من اجل التحرر والتشديد على الاستقلال الحقيقي القائم على تحرير قدرات العاملات والعمال وأصحاب المشاريع في أفريقيا من القمع. وشدد على ما يقدمه الهيكل الثلاثي من إسهام أساسي في مجال تحسين كفاءة ومساءلة الحكومات، وتعهد بوقوف منظمة العمل الدولية بثبات إلى جانب العمال وأصحاب العمل الأفريقيين للدفاع عن حقوقهم في التنظيم والإعراب عن آرائهم بحرية تامة.

١٣. وقال السيد عبدولي جنة، الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إن موضوع هذا الاجتماع ملائم وفي أوانه. فالعمالة أساسية لمكافحة الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولطالما جرى التشديد على ذلك في عدة أحداث رفيعة المستوى، بما فيها اجتماع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (أديس أبابا، ٢-٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧). ودور الشركاء الاجتماعيين حاسم لتنمية أفريقيا ولمواجهة التحديات المتصلة بالحماية الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي.

١٤. ولقد ساعد برنامج العمل اللائق في تحويل النقاش الإنمائي عن الأهداف الضيقة المتمثلة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتركيز حصراً على الأسواق، نحو أهداف أوسع نطاقاً تشدد على النمو وتخفيف حدة الفقر وخلق العمالة اللائقة. ولا بد من تسريع وتيرة خلق العمالة. ولا يزال النمو الاقتصادي متخلفاً عن الهدف العام البالغ ٧ في المائة بالنسبة للقارة. وهناك بالتالي حاجة كبيرة إلى الارتقاء بالاستثمار في الهيكل الأساسي والزراعة والصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا فضلا عن تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المهم إيلاء

الاهتمام إلى الاقتصاد غير المنظم الذي يضم الغالبية الكبرى من الوظائف. ومن شأن تحسين سبل الحصول على العمل اللائق أن يمكن من زيادة استخدام مكان العمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويمكن لمعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي أن تسهم إسهاماً يعتد به في عمل آلية استعراض الأقران في أفريقيا لتعزيز الإدارة السديدة. والعولمة العادلة ضرورية لنجاح برنامج العمل اللائق. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يفي بوعوده القاضية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا.

١٥. وأشار إلى بعض القضايا التي يمكن للاجتماع أن يبحثها، من قبيل: بذل المزيد من الجهود لإدماج سياسات خلق العمالة في برامج التنمية الوطنية؛ تقديم الدعم لتحسين الهيكل الأساسي والخدمات الاجتماعية؛ إيلاء اهتمام خاص لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار؛ الارتقاء بمستويات المهارات؛ إيلاء اهتمام عاجل لخلق فرص العمل اللائق للشابات والشبان؛ تعزيز برنامج العمل اللائق في البلدان الخارجة من النزاعات.

١٦. وعلقت السيدة جرترود منغيلا، رئيسة برلمان البلدان الأفريقية، على تزايد الشراكة بين مؤسستها وبين منظمة العمل الدولية، مما ينشئ قاعدة مشتركة لصالح سكان أفريقيا. فالمنظمتان تتقاسمان قيما أساسية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز السلم والاستقرار والأمن في أفريقيا. ويمكن تبين أوجه التقاطع والرؤية المشتركة في لجان برلمان البلدان الأفريقية، المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان والعمل والشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والأسرة والشباب والمعوقين.

١٧. وأضافت أن الافتقار إلى العمل اللائق هو مصدر الفقر في أفريقيا. ولقد أدى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى استنزاف القوى العاملة وتحويل الموارد بعيداً عن التنمية الاقتصادية. أما النساء والأطفال والمعوقون فهم الأكثر استضعافاً. ويقع عبء الفقر الأشد على عاتق النساء رغم أنهن المنتجات الاقتصاديات الرئيسيات. ولقد نجحت نساء كثيرات في إنشاء الشبكات ومجموعات الدعم الاجتماعية التي حققت استدامة سبل عيشهن.

١٨. أما السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فقد هنأ المدير العام على التقريرين اللذين قدمهما. واشار إلى أن أفريقيا تضم أكبر عدد من الفقراء في العالم، وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاجتماع إلى تعزيز وظائف لائقة ومحترمة في القارة. وقال إن الحكومة في جمهورية تنزانيا المتحدة قد تعهدت بخلق مليون وظيفة على مدى خمس سنوات. وأضاف أن هذا ممكن بفضل تعاون ثلاثي وثيق. ويكمن التحدي في التصدي لمواطن العجز في العمل اللائق، وهي بارزة بصورة خاصة في الاقتصاد غير المنظم. ومن الملح معالجة الاحتياجات الخاصة للشباب، بما في ذلك بناء القدرة البشرية. وختم قائلاً إنه لا غنى في هذا السياق عن الدور الداعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية والشركاء الثلاثيون.

١٩. واعتبر الرئيس بليز كومباوري، من بوركينافاسو، أن الاجتماع أساسي في إطار متابعة أعمال مؤتمر قمة واغادوغو والتزامه السياسي القوي بخلق العمل اللائق. فقد قدم إطاراً مثالياً للتفكير حول ما تم إنجازه وحول ما يتبقى إنجازه. وقال إنه لا بد من إيجاد الحلول لتحديات العمالة وتدعيم برنامج العمل اللائق. فالعمالة الكاملة أساسية للاستقرار الجماعي وإسهام منظمة العمل الدولية حاسم في هذا الصدد. وأعرب الرئيس عن تقديره لعمل المنظمة وأثنى على ما بذلته المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية من التزام في هذا الصدد.

٢٠. وأضاف أن بوركينافاسو قد أجرت إصلاحات رئيسية لم تظهر فوائدها بعد. ولا تزال أفريقيا أفقر القارات. ويتخذ الإيدز فيها أحجاماً رهيبة فيصيب بصورة خاصة الشابات والشبان. وتخلف التجارة غير العادلة والإعانات الزراعية انعكاسات اجتماعية خطيرة، ولم تستفد القارة بعد من مزايا العولمة، ولا يزال هناك الكثير مما يتوجب عمله لتعزيز عمالة الشباب. وقال إنه ينبغي تحديد المجالات التي يمكن اتخاذ إجراءات فعالة فيها، وإن منظمة العمل الدولية وبرنامجها للعمل اللائق يمكن أن تساعد على تحقيق ذلك. فالعمالة تحتل صميم خطة بوركينافاسو الخماسية (٢٠٠٥-٢٠١٠) والمبادرات جارية على قدم وساق مع منظمة العمل الدولية. ولقد تم وضع برنامج للعمل اللائق، وهو يتضمن الحماية الاجتماعية ولا سيما للفئات الأكثر استضعافاً، كما يتضمن مسائل التمويل بالغ الصغر والعمالة من أجل الشباب والنساء والحوار الاجتماعي.

٢١. وقال السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إن حضور رئيسين أفريقيين الاجتماع إنما يؤكد التزامهما بمُثل منظمة العمل الدولية.ولقد اتسمت الاجتماعات الإقليمية الأفريقية لمنظمة العمل الدولية بأهمية وجدوى كبيرتين بالنسبة لتنمية أفريقيا. فطابعها الثلاثي وإمكانية تنسيق مواقف الأطراف الثلاثة في الجهود المبذولة لتحقيق التغيير، إنما هي مزايا فريدة. وأضاف أنه لا يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا إلا من خلال تعاون ثلاثي فعال. وقال إن موضوع هذا الاجتماع يركز على الحاجة إلى تكثيف الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر، ولا بد من أن يكون جميع المواطنين شركاء نشطين في هذا المسعى، لا سيما من خلال العمل المنتج. وقال إن القطاع الخاص يضطلع بدور ريادي في ضمان التحول الاقتصادي كما تضطلع

الدولة بدور هام في التعاون مع القطاع الخاص وفي توفير إدارة أفضل. وأضاف أن أفريقيا قد بلغت نقطة تحول وأنه ينبغي للبلدان أن تحشد الموارد المحلية. وقال إنه لا يزال هناك تقصير في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي أساسية لمستقبل أفريقيا.

مناقشة تقريري المدير العام

٢٢. قدمت السيدة أمادي - نجوكو، المديرة الإقليمية لمكتب منظمة العمل الدولية في أفريقيا، تقريري المدير العام. وأشارت إلى الطبيعة الاستشارية للتقريرين معاً اللذين أُعدا بالتعاون مع برنامج الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الشقيقة في الأمم المتحدة. ويبرز تقرير الأنشطة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ التقدم المحرز بشأن تنفيذ نتائج الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر ونتائج مؤتمر قمة واغادوغو. وقد أنشئ فريق عمل مشترك بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي وتحققت انطلاقة لإنشاء منتدى إقليمي للعمالة بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. ودعي مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الانضمام إلى المنتدى. وعلى المستوى الإقليمي الفرعي اعتمدت منظمة العمل الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية أطرا إقليمية لسياسات متكاملة بشأن العمالة. وضمن إطار البرامج القطرية للعمل اللائق، تساعد منظمة العمل الدولية الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل واغادوغو. ويؤكد التقرير من جديد على التقدم المحرز في إطار الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية.

٢٣. وأكدت السيدة أمادي - نجوكو، عند تقديم التقرير الموضوعي، ريادة أفريقيا في وضع العمل اللائق على جدول الأعمال العالمي والوطني. ويركز التقرير المعنون *برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧-٢٠١٥* على ما يلي: الروابط بين برنامج العمل اللائق والأهداف الإنمائية للألفية داخل البرنامج العالمي الأوسع؛ دعم منظمة العمل الدولية لمتابعة القمة من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق إلى جانب الأهداف المحددة زمنياً؛ تعزيز قدرة الهيئات المكونة الأفريقية في منظمة العمل الدولية، عند التصدي لتحديات السنوات الأربع الأخيرة. ويتضمن التقرير في البداية نظرة عامة عن الاقتصاد والعمالة والفقر في أفريقيا، كما يتضمن استعراضاً للشروط المطلوبة من أجل وضع حد لحلقة الفقر، مع إيلاء الاهتمام لدور الحوار الاجتماعي.

٢٤. ويشير التقرير إلى أن الاقتصادات الأفريقية قد سجلت سنة ٢٠٠٦ معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٥,٧ في المائة وسيبلغ ٥,٨ في المائة سنة ٢٠٠٧. وبالرغم من هذا الأداء فإن النمو لم يولد وظائف لائقة. ويكمن التحدي الآن في كسر حلقة الفقر عن طريق توفير وظائف لائقة تستخدم استخداماً تاماً عمل المواطنين الأفارقة وتكافئهم مكافأة عادلة. ويتمثل السبيل للحد من الفقر على نحو مستدام في العمالة القائمة على العدالة الاجتماعية واحترام المبادئ والحقوق الأساسية مع توفير الحماية الاجتماعية وتسهيل الحوار الاجتماعي.

٢٥. وقالت إن الحماية الاجتماعية أساسية للحد من الفقر على نحو مستدام خاصة لصالح المجموعات المستضعفة مثل العمال المهاجرين والأشخاص الذين يعيلونهم والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أو المتضررين منه والعمال في الاقتصاد غير المنظم. وإن الكثير من المناطق في أفريقيا بدأت تخرج من سنوات النزاع. ويجب على الرجال والنساء أن يكونوا قادرين على أن ينشئوا من جديد ظروفاً تضمن حقوق الإنسان، مادية كانت أم معنوية. وتشجع مؤسسات الحوار الاجتماعي مشاركة الشركاء الثلاثيين في منع النزاعات وحلها واتخاذ قرارات وطنية. وقد تكون أداة مفيدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية تستخدمها في تعزيز الأبعاد الاجتماعية للثمار التي تجنيها أفريقيا من الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك فإن الحوار الاجتماعي محفز مؤكد للإنتاجية وبالتالي للقدرة التنافسية الاقتصادية.

٢٦. وبالرغم من سجل أفريقيا الحافل بالتصديقات على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية الثماني، فإن تطبيق الاتفاقيات ما زال متخلفاً عن الركب. ويتحدى التقرير الدول الأعضاء لكي تعيد توجيه استراتيجيتها الإنمائية، حتى يصبح كل من العمالة والعمل اللائق وسيلتين أساسيتين للحد من الفقر. ويمكن أن تستخدم مجموعة المقترحات السياسية للعمل اللائق، المستعرضة في التقرير، من أجل تصميم البرامج القطرية للعمل اللائق في أفريقيا. واختتم التقرير بدعوة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الشقيقة في الأمم المتحدة ومجموعة المانحين، إلى تقديم المساعدة على السير قدماً في تحقيق أهداف الحد من الفقر على نحو مستدام من خلال العمل اللائق.

٢٧. وتبرز استجابة الهيئات المكونة للتقرير اهتمامها وحماسها العميقين. وقد أشاد كل المتحدثين بجودة التقرير وبالجهود القيمة والفعالة لموظفي منظمة العمل الدولية في الإقليم تحت قيادة المديرة الإقليمية، والتزام المدير العام بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. واتفق الجميع على أن التقرير يجمع بين التحليل الطليعي والإرشاد العملي اللازم لمساعدة الهيئات المكونة والشركاء الاجتماعيين على وضع برامج العمل اللائق في بلدانهم.

٢٨. ورأى الناطق باسم أصحاب العمل أن التقرير يبين بوضوح التزام منظمة العمل الدولية بمتابعة الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر ومؤتمر قمة واغادوغو من خلال القيام بأنشطة ملموسة، وذكر أمثلة بلدان مختلفة قامت بمثل هذه الأنشطة وردت في التقرير. وأكد على الحاجة إلى تعزيز قدرة وزارات العمل وكذلك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لتعريف وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق المتجهة نحو الطلب داخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٩. وذكر أن التقرير يقرّ بالتقدم الاقتصادي في أفريقيا والفرص التي يقدمها هذا للعمال الأفارقة. لكنه أكد أنه يجب استغلال الفرص التي يتيحها التقدم. ويلعب أصحاب العمل دوراً مهماً في مسار التنمية ويجب تعزيز هذا الدور من خلال بيئة سياسية مؤاتية للأعمال من أجل نمو اقتصادي مستدام. ويشمل هذا الأمر ما يلي: الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ الإدارة السديدة؛ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتسقة؛ الهياكل الأساسية والتعليم وتنمية المهارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات لدعم الاستثمارات؛ الحوار الاجتماعي من أجل مساهمة الشركاء الاجتماعيين في مسار التنمية.

٣٠. وأشاد الناطق باسم العمال أيضاً بالتقرير وأكد على الحاجة إلى بناء قدرة الهيئات المكونة من أجل وضع وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق. وأثنى على اتساق التقريرين مع أهداف مؤتمر قمة واغادوغو. لكن التقرير رغم ذلك ينطوي على عيب أساسي: كان من المفروض أن يؤكد النتائج السلبية للبرامج الليبرالية الجديدة المفروضة حالياً على البلدان الأفريقية. وبالتالي فقد دعا إلى أنه ينبغي إقناع مؤسسات بريتون وودز بأن تقبل أهداف وتوصيات برنامج العمل اللائق والعولمة العادلة. وأضاف أن آثار اقتصادي الصين والهند لم تحظ بالتحليل في التقرير.

٣١. وقال إنه بسبب ضعف القطاعين العام والخاص ما زال الفقر مستمراً، لا سيما في المناطق الريفية والاقتصاد غير المنظم. كما أن العولمة بصدد القضاء على رصيد العمل اللائق. ولم يول التقرير الانتباه الكافي للآثار الضارة الناجمة عن الإدارة السيئة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولتنفيذ معايير العمل الدولية وتسهيل الحوار الاجتماعي. فكل هذه متطلبات أساسية لبرنامج العمل اللائق. واستشهد الناطق باسم العمال بمثالي غينيا وزمبابوي. وأشار أيضاً إلى أن الحوار الاجتماعي لم يدرج أبداً في أوراق استراتيجية الحد من الفقر أو في أي إطار للاقتصاد الكلي.

٣٢. وينبغي لاتساق السياسات وتعزيز إدارة العمل وحماية الأمومة وتأكيد المفاوضة الجماعية وحقوق الحرية النقابية، كما ذكر في منتدى الشركاء الاجتماعيين خلال مؤتمر قمة واغادوغو، أن تكون من الأولويات؛ ويجب أن ينصب التركيز بشكل أكبر على برنامج العمالة العالمي. وأختتم كلمته مذكراً بأن سنة ٢٠٠٧ تخلد مرور مائتي سنة على إلغاء الرق.

٣٣. وتحدث وزير العمل والعلاقات الصناعية والعمالة في موريشيوس عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العولمة. ففي عالم يتسم بتغير سريع في ظروف العمل وفي هياكل العمالة ما زال يتعين على العولمة أن تولّد الوظائف اللائقة المطلوبة. وقد تضرر اقتصاد موريشيوس الذي كان مزدهراً في الماضي بصورة كبيرة عندما انخفض معدل النمو بحدة لأسباب مختلفة. وقامت الحكومة بإعادة هيكلة الاقتصاد لكي تضمن بألا يدفع العمال ثمن ذلك. واستحدثت برنامجي الأمن المرن والعمل العادل، اللذين يساعدان العمال العاطلين عن العمل على الحصول على عمالة مجزية. كما تم تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال بناء القدرات لصالح النساء. وتقوم الحكومة بتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالسلامة والصحة المهنيتين.

٣٤. وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية في ملاوي إن التقرير وثيقة سياسية إعلامية وعملية. واتفق مع الفكرة القائلة إن موارد أفريقيا لم تستخدم لفائدة الفقراء فائدة تامة. فالفقر ما زال متفشياً. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تفعيل آليات ترمي إلى الاستفادة على نحو كامل من الموارد وتعزيز العمالة الكاملة. ويعد التعاون التقني أساسياً وينبغي تعزيزه. وهناك حاجة للتعاون الكامل بين الشركاء الاجتماعيين والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى بغية الحصول على الموارد وزيادة مساهمات المانحين في برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون التقني. وفي نهاية كلمته قال إنه لا بد من التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل من أجل الوقاية والحماية الاجتماعية على حدٍ سواء.

٣٥. وتقدم مندوب عن أصحاب العمل في مصر بمجموعة من التوصيات من أجل تعزيز أهداف برنامج العمل اللائق. وتشمل هذه التوصيات تحديث الصناعة وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والبحوث وتحسين الظروف في الاقتصاد غير المنظم والمهارات في مجال التكنولوجيات الحديثة والنهوض بالمساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في الأجور. وتشمل أيضاً القضاء على عمل الأطفال وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وتقوية المنشآت بالغة الصغر وتعزيز الحوار الاجتماعي.

٣٦. وربط وزير الخدمة العامة والعمل والرفاه الاجتماعي في زمبابوي العمل اللائق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أهمية ترجمة الأفكار الواردة في التقرير إلى خلق العمالة على أرض الواقع من خلال برامج ومشاريع قابلة للتطبيق. ويجب على الحكومات خلق العمالة ودعم المنشآت بالغة الصغر، لا سيما في القطاع الزراعي والاقتصاد غير المنظم. وأضاف قائلاً إن حكومته تركز على تعزيز عمالة الشباب وتنمية المنشآت بالغة الصغر. وتحدث عن دعمه لجهود منظمة العمل الدولية للعمل ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي بيان منفصل استنكر إشارة الناطق باسم العمال إلى سياسات العمل في زمبابوي.

٣٧. وذكر المندوب الحكومي عن المغرب من جديد التحديات التي تواجه أفريقيا، بما فيها تدهور البيئة والفقر وعدم الاستقرار السياسي والعولمة غير العادلة. وأكد أن أولويات العمل اللائق في المغرب تركز على تعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين المهارات وتعزيز السلامة المهنية والإصلاح التشريعي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في العمل ومحاربة الفقر. وعلاوة على ذلك تم التصديق على ورقة استراتيجية وخطة عمل من أجل الدفاع عن حقوق الأطفال. ويجري الحوار الاجتماعي في القطاعين العام والخاص. ورغم إشادته بالتقرير أشار إلى خطأ فيه يتعلق بعدد الشكاوى ضد المغرب. واختتم كلمته مؤكداً من جديد التزام بلده بصياغة قانون فعال بشأن عمل الأطفال وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة.

٣٨. وأكد وزير العمل والعمالة في ليسوتو تحسن الإدارة في بلده. وأشار إلى أن وضعية النساء في عالم العمل لم تعد مرتبطة بحالتهن الاجتماعية. فالنساء الآن يحصلن على القروض دون موافقة أزواجهن، كما تم التصدي لعمل الأطفال بوسائل شتى. وستكون المدرسة الابتدائية مجانية وإلزامية في حين ستكون المنح الدراسية متاحة في التعليم الثانوي والعالي. وشدد على أهمية إشراك الشركاء الاجتماعيين الثلاثيين في إعداد القوانين وذكر أولويات بلده المتعلقة بالعمل اللائق، بما فيها التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل، وعمالة الشباب وتوفر الضمان الاجتماعي الشامل والتوزيع المنصف للثروات والقيادة الحكيمة.

٣٩. وأشار وزير العمل والرفاه الاجتماعي في ناميبيا إلى أن منظمة العمل الدولية قد ساعدت في مراجعة قانون العمل الأول لسنة ١٩٩٠، الذي يعرض تعديله حالياً على البرلمان. وقد أعطت الحكومة الأولوية لتقديم المعلومات والبلاغات بشأن قانون العمل، والتدقيق بشأن إدارة العمل والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وإعداد وتنفيذ برنامج عمل. واختتم كلمته بتشجيع منظمة العمل الدولية على تعزيز تعاونها التقني.

٤٠. وقال وزير العمل في السودان إن بلده رغم ثروتها النفطية ما زالت تعاني من المشاكل. وتحتاج سياسات العمالة إلى المراجعة. وينصب التركيز الوطني على الاستثمار والتنمية الاقتصادية وليس على خلق الوظائف. ومن المخطط إجراء دراسة استقصائية بشأن القوى العاملة لتحديد برنامج قطري للعمل اللائق من أجل الحد من الفقر على نحو مستدام. وتمثل عمالة الشباب أولوية من الأولويات الوطنية وهناك حاجة إلى تعزيز قابلية استخدام الشباب من خلال تنمية المهارات والمنشآت. وسيركز البلد أيضاً على تحسين قدرة القطاع الخاص من أجل خلق العمالة. ويرد احتواء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على قائمة الأولويات أيضاً.

٤١. وانتقد مندوب عن العمال من المغرب الافتقار إلى نتائج ملموسة بعد مؤتمر قمة واغادوغو، قائلاً إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ازدادت تدهوراً. وأشار إلى إضفاء صفة السلعة على العمل بشكل متزايد؛ واستمرار عمل الأطفال والعمل الجبري والارتفاع المتواصل للبطالة. وانتقد التقرير لعدم معالجته عيوب التكيف الهيكلي وآثارها على الوصول إلى سبل الحماية الاجتماعية والعمالة اللائقة. وفي الختام شدد على الحاجة إلى التعاون الدولي والمزيد من الموارد لمعالجة آثار الاستعمار المعوقة.

٤٢. وذكر وزير العمل وتنمية الموارد البشرية في كينيا أن التقرير يستجيب للقضايا ذات الأهمية. وهنأ منظمة العمل الدولية على تنفيذ عدد كبير من الأنشطة، لا سيما الحقوق في العمل، مما نتج عنه زيادة في التصديقات على الاتفاقيات الأساسية. وأعرب عن تقديره لدعم منظمة العمل الدولية في مجال مراجعة قانون العمل والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وبينما أشاد بتركيز التقرير على تقوية الروابط بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، أشار إلى أنه لم يكن هناك أي تعاون تقريباً بين منظمة العمل الدولية وجماعة شرق أفريقيا.

وفي الختام تحدث عن خطة العمل الصادرة عن مؤتمر قمة واغادوغو وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهما هدفان يشكلان الإطار لبرنامج كينيا الإنمائي.

٤٣. وركز مندوب حكومي من السنغال الانتباه على الحوار الاجتماعي كأولوية لتعزيز التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن الحماية الاجتماعية استراتيجية أساسية للحد من الفقر على نحو مستدام. وقال إن أوراق استراتيجية الحد من الفقر في السنغال تعطي الأولوية للحماية الاجتماعية وتجعلها على قدم المساواة مع النمو الاقتصادي المتسارع. وفي الختام، أكد من جديد دعم السنغال لبرنامج العمل اللائق.

٤٤. وشكر مندوب أصحاب العمل من مصر منظمة العمل الدولية على كل أنشطتها الناجحة في بلده وأكد زيادة برامج عمالة الشباب. وذكر أنه ينبغي أن يتم التركيز على تحسين الإدارة والمهارات في صفوف الشباب. وتعتمد مصر على منظمة العمل الدولية من أجل المساعدة التقنية لتحسين سياسات سوق العمل، وبالتالي زيادة إمكانيات العمالة بالنسبة للشباب المتعلمين. وينبغي مضاعفة الجهود للقضاء على عمل الأطفال، الذي ما زال في ارتفاع. وأضاف أنه يأمل أن تناقش في دورة مقبلة لمؤتمر العمل الدولي قضايا التدريب على مختلف مراحله، أي التدريب الأولي والمتوسط والعالي والتدريب الدقيق الفائق. وينبغي رفع مستوى الدخل القومي عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة والمساعدة التقنية في هذا الموضوع، ووضع برامج إقليمية لتبادل الخبرات. وينبغي تعزيز التعليم الصناعي، لأن هناك نقصاً في العمالة المدربة رغم البطالة المرتفعة.

٤٥. وتوجه نائب وزير العمل في موزامبيق بالشكر إلى منظمة العمل الدولية على دعمها. وقال إن بلده أعطت الأولوية لاستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، وقد تم تنفيذ مشروع بإرشاد من البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. وأشار إلى أن ارتفاع عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تسبب في العديد من حالات اليتم. وقد استهلت موزامبيق استراتيجية للعمالة كجزء لا يتجزأ من برنامج إصلاح التعليم المهني الذي يستهدف الشباب. وفي الأخير أكد أهمية الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

٤٦. وأقر مندوب حكومي من نيجيريا بأن التقرير يقدم خارطة طريق، وسلم بأن الحوار الاجتماعي يشكل منتدى يسمح للشركاء الاجتماعيين بالمشاركة في التعبير عن السياسات وتقديم البرامج. وقد أحرزت الاستراتيجية الوطنية للتنمية والتمكين الاقتصاديين، بدعم من منظمة العمل الدولية، تقدماً في عدد من المجالات، بما فيها مراجعة قانون النقابات مع التركيز على الحرية النقابية والحق في التنظيم وخلق مراكز وظيفية متميزة والاستثمار كثيف العمالة والقضاء على عمل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل. وشارك الشركاء الاجتماعيون في صياغة الأولويات من أجل البرنامج القطرية للعمل اللائق.

٤٧. وقال مندوب حكومي من بنن إن النمو الاقتصادي لم يسفر عن انخفاض في نسبة الفقر. وبالتالي أصبح من الضروري أكثر تطبيق برنامج العمل اللائق على أساس نتائج مؤتمر قمة واغادوغو. وتماشياً مع خطة العمل الصادرة عن القمة والأهداف الإنمائية للألفية ركزت الحكومة على الحد من الفقر عن طريق تعزيز الزراعة والتنمية الريفية وتعزيز العمالة وروح تنظيم المشاريع لدى الشباب وبناء قدرات النساء لكي يدخلن أسواق العمل. واستحدثت الحكومة برنامج قرض ضعيف الفائدة لصالح المجموعات المستضعفة. وصادقت بنن على اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، وهي تعمل مع منظمة العمل الدولية من أجل القضاء على عمل الأطفال. ودعا المندوب منظمة العمل الدولية إلى مساعدة بلده في مجال تحسين نظام إدارة العمل والحوار الاجتماعي.

٤٨. وذكر ممثل الاتحاد العالمي للنقابات بالصعوبات التي تواجهها أفريقيا حالياً، وصرّح بأن حكومات قليلة فقط في القارة تقوم بتعزيز القضايا الاجتماعية.

٤٩. وقالت وزيرة العمل في تشاد إن حكومتها قامت بأعمال متابعة لقمة واغادوغو. وقد عدّل مشروع استغلال النفط الجديد معالم العمالة وأبرز الحاجة إلى تعزيز العمل اللائق كرؤية للمستقبل. وقد تحسّن الحوار الاجتماعي ويتم التشاور أكثر فأكثر مع الشركاء الاجتماعيين في عملية اتخاذ القرارات. ودعت الوزيرة منظمة العمل الدولية وشركائها إلى توسيع نطاق أعمالهم فيما يخص تقديم الحماية الخاصة للمجموعات المستضعفة.

٥٠. وقال وزير العمل والعمالة وتنمية الشباب في جمهورية تنزانيا المتحدة إن حكومته بدأت برنامجاً لبناء القدرات من أجل إدماج نوع الجنس على المستويين المحلي والحكومي، ومحاربة أسوأ أشكال عمل الأطفال. وأضاف أن الأطفال الذين تم انتشالهم من العمل شكلوا مجموعات أقران لتوعية الأطفال الآخرين. ووضع برنامج وطني لخلق العمالة من خلال تعاون ثلاثي بهدف خلق مليون وظيفة خلال خمس سنوات. كما استحدثت الحكومة فرص عمالة جديدة من خلال الحصول على الائتمان والتدريب على تنظيم المشاريع ووسعت نطاق الحماية الاجتماعية

ليشمل القطاع غير المنظم، ووضعت أيضاً مدونة للممارسات الجيدة في مكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من خلال الحوار الثلاثي.

٥١. وأقر مندوب عن العمال من زمبابوي بعمل منظمة العمل الدولية مع النقابات في أفريقيا. وشدد على أن العمل اللائق ينبغي أن يحظى بأولوية قصوى في ظل البطالة المتزايدة والفقر المرتفع. وأكد من جديد معارضته لانتهاك حقوق العمال في زمبابوي قائلاً إنه رغم مصادقة الحكومة على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية فإن الحكومة لم تنفذها. علاوة على ذلك فإن حرية التعبير والحرية النقابية تخضع لمراقبة من خلال القانون القمعي ومضايقة القادة النقابيين. واختتم كلمته بقوله إنه من أجل نجاح الحوار الاجتماعي يجب على الحكومة أن تتعلم العمل مع الشركاء الاجتماعيين.

٥٢. وأطلع وزير القوى العاملة والشباب والعمالة في غانا الاجتماع على أن غانا تنفذ حالياً برنامجاً رائداً للعمل اللائق يستهدف إطار الاقتصاد الكلي والاقتصاد غير المنظم. وتتمثل القضايا ذات الأولوية في عمالة الشباب والمساواة بين الجنسين والقضاء على عمل الأطفال والحماية الاجتماعية.

٥٣. وأشاد مندوب عن العمال من غانا بتركيز التقريرين على أثر تحسن الإدارة في الأعمال. وأكد أهمية تحول الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم من خلال التعاونيات مبيناً أن التنظيم أساسي. ولا بد من تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في هذا الصدد.

الجلسة الخاصة

الخطاب البرنامجي الذي ألقاه السيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٤. رحب المدير العام بالسيد كمال درويش بوصفه من القادة البارزين، وركز على مساره المهني المميز كأحد المفكرين في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الشاملة والعولمة. وأشار السيد سومافيا إلى الفهم المشترك لدى منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدور العمل اللائق في التنمية، كما أشار إلى الشراكة المتجددة بين المنظمتين بهدف تعزيز العمل اللائق و"توحيد الأداء" من أجل التوصل إلى قدر أكبر من الاتساق والفعالية. ولقد تبين ذلك من خلال اتفاق حديث العهد بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحقيقاً لتعاون أوثق بينهما.

٥٥. وذكر السيد درويش أن التعاون الإنمائي ينبغي أن يركز على العمالة المنتجة. فالتنمية ليست منة ولكنها تتناول خلق القدرات على المدى الطويل. وهذا ما يفسر سبب وجود برنامج العمل اللائق في صميم التنمية. وأشار إلى أن السمة الفريدة التي تتمتع بها منظمة العمل الدولية كمنظمة ثلاثية ضالعة في تعزيز الحوار بين الشركاء الاجتماعيين والتشديد على أهمية الهيكل الثلاثي. وذكر تجربته الشخصية الماضية كوزير للشؤون الاقتصادية في تركيا، وكيفية عمله مع الشركاء الاجتماعيين للحفاظ على السلم الاجتماعي.

٥٦. وأعرب السيد درويش عن تفاؤله بصدد أفريقيا مشيراً إلى مراحل الأداء الاقتصادي الثلاث، التي مرت بها القارة بعد إنهاء الاستعمار في الستينات: النمو السريع من ١٩٦٠ حتى أواسط السبعينات؛ الانخفاض منذ ١٩٨٠ حتى أواسط التسعينات؛ مرحلة الانتعاش الأخيرة الجارية المتسمة بناتج محلي إجمالي حقيقي للفرد الواحد في ٢٠٠٥ يقارب المستوى الذي كان قد بلغه في أواسط السبعينات.

٥٧. واعتبر أن أداء النمو مؤخراً في أفريقيا جنوب الصحراء مشجع إلا أنه ليس مؤاتياً للفقراء على نحو كاف. وأشارت البيانات المتاحة إلى أن النمو الكبير الذي سجل مؤخراً في أفريقيا لم يؤد إلى رفع مستويات العمالة. وبلغت البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ١٠ في المائة في ٢٠٠٦. وأشار إلى فقر العاملين في أفريقيا وهو الأعلى بين جميع الأقاليم النامية، كما ذكر بعض الاتجاهات المثيرة للاضطراب في التنمية الأفريقية، ولا سيما ما يلي:

- ارتفاع معدل البطالة بين النساء والشباب؛
- انخفاض في إنتاجية العمل على مدى السنوات العشر الماضية؛

- مشكلة نوعية الوظائف؛

- ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وآثارهما الضارة على أسواق العمل والعمالة؛

- هجرة الأدمغة على نحو كبير، مترافقة بآثار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أضعفت رأس المال البشري القيّم الذي يحتاجه النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حاجة ملحة.

٥٨. وينبغي لأفريقيا أن تستخدم الأداء الاقتصادي الواعد في الوقت الحاضر للمضي قدماً في الإطار الذي تقدمه الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبار أن التحدي الأساسي هو إدماج العمالة في سياسات التنمية.

٥٩. وقال إن هناك حاجة لسياسات اقتصادية مؤاتية للفقراء. ويتعين على استراتيجيات العمالة والحد من الفقر أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من سياسات الاقتصاد الكلي. ولا بد لاستراتيجيات العمالة والحد من الفقر من أن تندرج ضمن الأهداف والسياسات الإنمائية. كما شدد على أهمية التعاون بين البلدان الأفريقية لضمان مضي أفريقيا برمتها قدماً.

٦٠. وركز السيد درويش على أهمية التعاون المتجدد بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تجلى ذلك في الاتفاق حديث العهد بين المنظمتين، وهو اتفاق سيعود بالفائدة في النهوض ببرنامج العمل اللائق في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وركز كذلك على حاجة منظومة الأمم المتحدة إلى "توحيد الأداء".

٦١. وقال الناطق باسم مجموعة أصحاب العمل إن أصحاب العمل مسرورون من رؤية انتعاش العلاقات بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن من شأن ذلك أن يحسن تنسيق برامج كل منهما ويحقق "توحيد الأداء". وقال إن مجموعة أصحاب العمل تتطلع إلى تقوية العلاقة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى تقوية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصحاب العمل في أفريقيا.

٦٢. ورحب الناطق باسم مجموعة العمال بالتعاون المتجدد بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز العمل اللائق في أفريقيا بصورة خاصة. وهنأ العمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التحليل الممتاز للأداء الاقتصادي مؤخراً في أفريقيا وللتحديات التي تواجه القارة. وشددوا على الحاجة إلى النمو للتخفيف من حدة الفقر والتفاوتات، كما شددوا على أهمية الإدارة السديدة، بما في ذلك حسن إدارة الموارد الطبيعية والمالية. وشجعوا منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحفاظ على سماتهما المميزة ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يراعي مراعاة تامة البعد الثلاثي في تعاونه مع منظمة العمل الدولية.

٦٣. وقالت مندوبة حكومية من نيجيريا، إنها تتطلع إلى شراكة منتجة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن تعاونهما أثبت أنه تعاون مثمر في نيجيريا في الماضي. وأعربت عن أملها في أن تتعاون منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك في مجال الحوار الاجتماعي.

الجلستان الموضوعيتان العامتان الأولى والثانية

الجلسة الأولى: الاستثمار في أفريقيا من أجل إقامة المنشآت وتحقيق العمل اللائق في سياق العولمة

٦٤. قدم المدير التنفيذي لقطاع العمالة، السيد سالزار - كسيرينكس، هذا الموضوع مركزاً على جانبين هما الاستثمار والمنشآت. وقد تصدى لأربع مسائل رئيسية: أولها كيف يشجع الاستثمار في أفريقيا من أجل الإسهام في التنمية والعمل اللائق؛ وثانيها كيف يعزز النمو الذي من شأنه الإفضاء إلى العمل اللائق؛ وثالثها ما الذي يمكن أن يقوم به الشركاء الاجتماعيون لتعزيز المنشآت والعمل على إسهام القطاع الخاص في العمل اللائق والحد من الفقر والتنمية في أفريقيا على الوجه الأمثل؛ ورابعها كيف يندرج الاستثمار والنمو والمنشآت في إطار العولمة.

٦٥. وبما أن الاستثمار هو الذي يحدد النمو والإنتاجية، فإنه يجعل من العمل اللائق أمراً ممكناً. والاستثمار يشمل الاستثمار العام والخاص، في حين يشمل الأخير الاستثمار المحلي، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشكال الاستثمار هذه هي أشكال تكاملية، لا من حيث المجموع الإجمالي وحسب، ولكن من حيث العلاقة السببية أيضاً.

ويشكل استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية، المادية منها، كالطرق وسكك الحديد والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، والاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه، عاملاً حاسماً من أجل تيسير استثمار القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، مجتذباً بذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٦٦. إلا أنه كان هناك خطأ سياسي في أفريقيا بحيث أن استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية كان ينخفض فعلياً خلال الثمانينات والتسعينات بفعل الافتراض بأن القطاع الخاص سيقوم بدوره. إلا أن ذلك لم يحدث بالشكل الكافي حيث بلغت استثمارات القطاع الخاص ٢٧ مليار دولار أمريكي فقط من أصل ما يصل مجموعه إلى ١٥٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمار في الهيكل الأساسي. والواقع أن القطاع الخاص لم يتمكن من الحلول فعلاً محل استثمار القطاع العام في الهيكل الأساسي إلى حد كبير، حتى أن البنك الدولي بدا وكأنه قد غيّر موقفه حيال هذا الأمر وجعل التركيز ينصب على استثمار القطاع العام في الهيكل الأساسي.

٦٧. إن استثمار القطاع العام هذا يفضي أيضاً إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة العمالة تؤدي إلى ارتفاع يبلغ ثلاثة إلى خمسة أضعاف في العمالة المباشرة، و١,٦ إلى ٢ أضعاف في العمالة غير المباشرة. وقد أدى إلى ادخارات كبيرة في سعر صرف العملات الأجنبية وإلى تدنيّ التكاليف.

٦٨. ويظل هناك تصور بأنه لا تزال هناك حواجز كبيرة أمام تنمية المنشآت في أفريقيا. وتشتمل مواطن الضعف الأكثر عمومية في بيئة المنشآت على المستويات المتدنية للإنتاجية والقدرة التنافسية، والاقتصادات الكبيرة وغير المنظمة، والسبل المحدودة للوصول إلى أسواق الاقتصادات الصناعية، والمشاركة المحدودة في سلاسل القيم العالمية، والتكامل الإقليمي المحدود للأسواق. وتشتمل بعض مواطن ضعف المُدخلات على السبل المحدودة للوصول إلى التمويل والاعتمادات، والثغرات في الهيكل الأساسي وفي مستويات تثقيف العمال والمهارات والقدرات الحكومية الضعيفة لوضع سياسات بشأن المنشآت وتقديم الخدمات لها، وضعف منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وقدراتها الواهنة على استكمال الجهود السياسية التي تبذلها الحكومات.

٦٩. ولقد جاء هذا الإطار الرامي للتخلص من التقييدات على المنشآت انطلاقاً من برنامج العمالة العالمي لمنظمة العمل الدولية، الذي تم وضعه بتوجيه من الهيئات المكونة للمنظمة. وتشتمل الأدوات الرامية إلى استحداث وظائف جيدة من خلال تنمية المنشآت على سياسة ملائمة وبيئة تنظيمية على الصعيد الوطني ومنهجيات للارتقاء بسلاسل القيم على الصعيد القطاعي ومناهج للتنمية المحلية والإقليمية، وعلى صعيد المنشأة، تعزيز ممارسات مكان العمل المنتجة واللائقة بالاستناد إلى كل من معايير العمل الدولية وممارسات الإدارة السليمة.

٧٠. وتثير أعمال منظمة العمل الدولية بشأن إصلاح المنشآت أربعة شواغل رئيسية. فالإصلاحات ينبغي أن تدعم السمة المّنظمة من خلال تسهيل إجراءات التسجيل. وينبغي أن تكون هناك فرص متكافئة لجميع التعاونيات من خلال إصلاح القوانين التعاونية. ولا بد من تخفيض الحواجز التنظيمية التي تعيق روح تنظيم المشاريع لدى المرأة، كما هو الحال بالنسبة للحواجز المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٧١. وقد استرعى السيد سالزار انتباه المندوبين إلى أن أنماط الإدماج التجاري في الاقتصاد العالمي لا يكون لها جميعها نفس الأثر على النمو والوظائف. فالتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المتدنية ضعيفة الارتباط بالسوق المحلي لن يولد نمواً مرتفعاً ولا نمواً غنياً بالوظائف. والمسألة اليوم لم تعد مسألة تحديد السعر الصحيح، وإنما مسألة معرفة كيف يمكن الحصول على النمو الصحيح.

٧٢. وقد انتقد الناطق باسم أصحاب العمل سجل التنمية الأفريقي على مر العقدين المنصرمين، إذ إن مستويات الفقر بقيت على حالها دون تغيير، في حين انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وركز على الحاجة إلى جعل البيئة الاستثمارية الأفريقية أكثر جاذبية من خلال قائمة شاملة من التدابير المقترحة. وقال إنه لا بد من تخفيض الحواجز التي تقف في طريق الاستثمار تخفيضاً كبيراً، وإن وجود تشريع للاستثمار أمر ضروري للغاية. وقال إن الدعم المؤسسي لازم لرفع مستوى الاستثمار على شكل وكالات متخصصة تعمل مع غرف التجارة والصناعة. وينبغي إصلاح البيئة التنظيمية للاستثمار بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. ولا بد من إقامة هيئة واحدة لمعالجة إجراءات الموافقة على الاستثمارات. كما نودي بتوسيع نطاق الائتمان، لا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللشباب العاطلين عن العمل. وينبغي تحسين إنتاجية اليد العاملة من خلال التعليم والتدريب، بالتنسيق مع العمال. وتلعب الإدارة السديدة والحد من الفساد دوراً أساسياً في زيادة الاستثمار وتغطية المخاطر بالنسبة للمستثمرين. ومن شأن البيئة الاستثمارية الناتجة عن هذه التدابير أن تؤدي إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع وبرنامج العمل اللائق.

٧٣. أما أصحاب العمل فقد عبروا عن قلقهم حيال الاستثمار في أفريقيا والبيئة التمكينية. وقد اعتبروا تركيز التقرير على المنشآت وعلى القطاع الخاص أمراً إيجابياً ودعموا بقوة دور استثمار القطاع العام في الهيكل الأساسي كوسيلة لتعزيز استثمار القطاع الخاص. ويمكن تشجيع اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً من خلال اجتذاب المنشآت الكبيرة متعددة الجنسية، وإن كانت هذه المنشآت لا تتمتع بالشعبية في صفوف مجموعات الدفاع عن المستهلكين والمنظمات غير الحكومية. كما تم نقد العولمة على نفس الغرار، ولكن لا بد من النظر إليها كفرصة في سياق التقييدات المحلية، إذ إنها تشكل مدخلاً هاماً بشكل خاص للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فليس هناك في أفريقيا مجرد ندرة في الاستثمارات وحسب، وإنما هناك النوع الخاطئ من الاستثمارات في بعض الحالات، ولا سيما في مناطق الصراع.

٧٤. وقد أعاد الناطق باسم العمال التأكيد على تحديات زيادة الاستثمارات من أجل تعزيز العمل اللائق في سياق العولمة المنصفة. فالنمو الأفريقي لم يؤدّ إلى تخفيض البطالة أو الفقر. ولا ينظر إلى رؤوس الأموال الأجنبية المتحركة على أنها تقدم العمل اللائق. والصادرات تستند إلى قيمة مضافة متدنية. ولمواجهة هذه الاتجاهات السلبية تم تقديم عدد من المقترحات من حيث السياسات. وقال إن برنامج العمل اللائق موصى به لجميع المنشآت. ولا بد من التوقف عن منح الإعفاءات من الضرائب للمنشآت من أجل رفع قيمة العائدات اللازمة إلى حد كبير. وقد تم دعم دور الاستثمار العام في الهيكل الأساسي بقوة كوسيلة لتعزيز استثمار القطاع الخاص. وينظر إلى القطاع الخاص على أنه الوسيلة الرئيسية لتوليد النمو والعمالة. ولا بد من أن يفضي تجهيز المواد الخام إلى قيمة مضافة أعلى. كما يلزم وجود قدر أكبر من الصناعات كثيفة العمالة. وأضاف أنه ينبغي تنمية القطاع الزراعي لكفالة الأمن الغذائي. كما أن هناك حاجة كبرى إلى تنمية الموارد البشرية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

٧٥. وقد حدد الناطق باسم العمال أيضاً عدداً من الأهداف العامة التي شعر بأنها تشجع الاستثمار والعمل اللائق. فلا بد من القضاء على ما تبقى من الأشكال المختلفة للتمييز. ومن الضروري وجود توزيع أكثر إنصافاً للعائدات أيضاً. وهناك دعوة إلى نوع جديد من العولمة يستند إلى العمل اللائق والأهداف الإنمائية للألفية. وقد انتقد برنامج البنك الدولي للتحرير والخصخصة نقداً لاذعاً واعتبره مناهضاً للعمل، في حين ينظر إلى البرنامج التجاري لمنظمة التجارة العالمية على أنه لا يخدم العمالة ولا المرأة. وأضاف أنه يوصي بالمشاورات الثلاثية لتقويم الأثر السلبي لبرامج هذه المؤسسات.

٧٦. وتابع قائلاً إن العمال يشددون على دور استثمار القطاع العام في الهيكل الأساسي كوسيلة لتعزيز استثمار القطاع الخاص وينظرون إلى انخفاض استثمار القطاع العام في الهيكل الأساسي على أنه ناشئ عن برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فلم ينخفض الاستثمار الاجتماعي في الصحة والتعليم والهيكل الأساسي المادي وحسب، وإنما انحدر قطاع النقل العام، كالسكك الحديدية، برمته في بعض البلدان. ومن الضروري إدماج برنامج للاحتياجات الأساسية ضمن برنامج العمل اللائق. وتشتمل عناصر برنامج الاحتياجات الأساسية هذا على الأمن الغذائي لتوليد النمو في الزراعة، وعلى السكن لتشجيع الطلب المحلي، وعلى الاستثمار في الصحة لكبح جماح فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتوفير مياه الشرب والكهرباء. وستؤدي جميع هذه الصناعات الموجهة للاحتياجات الأساسية أيضاً إلى جودة النمو والعمالة.

٧٧. ويبدو أن الاستثمار الأجنبي لا يساعد الاستثمار المحلي في أفريقيا. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى رصد أثرها على مواطن العجز في العمل اللائق رصداً أفضل. كما أن هناك تخوفاً من أن تؤدي الدعوة إلى تنقيح قوانين العمل وزيادة المرونة إلى تخفيض العمل اللائق، وأن تفضي الخصخصة إلى أعداد كبيرة من المسرحين. وبناءً على ذلك، لا بد من أن تستند هذه العمليات إلى المشاورات الثلاثية.

٧٨. ولقد استندت ملاحظات المندوبين الحكوميين إلى حد كبير إلى الظروف والسياسات القائمة في بلدانهم. وسلطت زامبيا الضوء على إصلاحات السياسة الكلية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصلاً من دون الإقليم الأفريقي الجنوبي بالنسبة لقطاع التجارة، ومن ثم من آسيا وأوروبا الغربية بالنسبة لقطاعات النسيج والتعدين والسياحة والزراعة. وقد تم إدماج برنامج العمل اللائق في عدد من الوثائق الإطارية للسياسات الوطنية. وأشارت الجزائر إلى أهمية وضع حوافز لتحسين العمل اللائق وتوليد العمالة المنتجة من خلال تنمية الهيكل الأساسي. وأعادت جنوب أفريقيا التأكيد على أهمية دور الهيكل الأساسي العام في توليد العمالة وأشارت إلى مخصصاتها المرتفعة جداً في الميزانية في هذا القطاع.

٧٩. وقد اتفق عدد من الحكومات الأخرى مع الملحوظات التمهيدية بشأن دور الأشكال التكاملية الثلاثة للاستثمار، وهي الاستثمار العام والمحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وركزت على الحاجة إلى إقامة توازن أفضل بينها.

الجلسة الثانية: تحقيق النتائج من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق: المضامين والاستراتيجية والمنهج؛ الخبرات والدروس المستمدة وطريق المستقبل

٨٠. أوضحت، السيدة دوتشي، المديرة التنفيذية لمكتب المدير العام، أن الهدف من هذه الجلسة هو الاطلاع على آراء الهيئات المكونة حيال البرامج القطرية للعمل اللائق. وقد وصفت بإيجاز تطور العمل اللائق منذ نشوء المفهوم وحتى اعتماده من قبل أفريقيا في قمة واغادوغو في عام ٢٠٠٤، وهي القمة التي انتهت إلى جعله هدفاً عالمياً. وقد نقلت هذه القمة مفهوم العمل اللائق أيضاً إلى الصعيد القطري في شكل برامج قطرية للعمل اللائق. فالدعامات الأربع للبرامج القطرية للعمل اللائق تشكل مجموعة متماسكة يمكن تكييفها مع الأولويات الوطنية المتباينة ومع الخطط التنموية العامة. وترمي البرامج القطرية للعمل اللائق إلى جعل العمالة في صميم الاستراتيجيات التنموية الوطنية. فهي وسائل ترويجية وإدارية، كما أنها تشكل وسيلة للسير قدماً بالاتساق السياسي الوطني. ويمكن أن تصمم البرامج القطرية للعمل اللائق بشكل استراتيجي للوصول إلى الأهداف القطرية من خلال التركيز على السياسة العامة وآثارها المفيدة على اقتصاد السوق. وتشكل هذه البرامج إسهام منظمة العمل الدولية في الأطر الأوسع للتنمية الوطنية.

٨١. ويتعين على الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية أن تمتلك البرامج القطرية للعمل اللائق وأن تستخدمها كإسهام منها في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتوخياً للقيام بذلك يتعين على الهيئات المكونة أن تبني قدراتها الخاصة بها لوضع هذه البرامج وتنفيذها. ويشمل ذلك بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الإطار القانوني واستحداث بيئة تمكينية لتحقيق هذه الأهداف. ومن الضروري فضلاً عن ذلك بناء قاعدة معارف وتعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة والمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات.

٨٢. ومن ثم قامت المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا بتقديم فريقها من مديري منظمة العمل الدولية في أفريقيا حيث كانوا على أهبة الاستعداد للإجابة على الأسئلة بشأن وضع البرامج القطرية للعمل اللائق في البلدان المختلفة التي تقع في نطاق مسؤوليتهم.

٨٣. وقد شكر أحد مندوبي أصحاب العمل من بوركينا فاسو منظمة العمل الدولية على الدور الذي تضطلع به في وضع البرامج القطرية للعمل اللائق. وأوضح أن العمل اللائق يؤدي إلى وظائف مستقرة توفرها المنشآت ذات النوعية الرفيعة. وبتعبير آخر فإن البيئة المؤاتية للأعمال تولد العمل اللائق. ومع أن القطاع الخاص يتمتع بموارد مادية ومهارات تقنية إلا أنه لا بد من تعزيز قدرات أصحاب العمل في بعض المجالات كتحسين الإنتاجية واستحداث الوظائف وقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل. وأضاف أن تحقيق الاتساق السياسي الوطني يستدعي مشاركة أصحاب العمل، مؤكداً على أهمية الحوار الاجتماعي. وأشار إلى أنه، في حين كان هناك ١٩ بلداً ينفذ البرامج القطرية للعمل اللائق و٢٥ بلداً يحضّر برنامجاً من هذه البرامج، إلا أن العديد من الهيئات المكونة لم تكن على علم بذلك ولا بد من إعلامها. وقال إنه لا بد من وجود نظام متابعة وتقييم أيضاً.

٨٤. وأبدى مندوب عمالي من السنغال أسفه لأن معايير العمل الدولية قد أغفلت في العديد من البرامج القطرية للعمل اللائق. وأتى بأمثلة عديدة عن هذه البرامج التي لم يؤت فيها على ذكر العمال إلا كمشاركين في إطار ثلاثي. وقال إن العمال لم يشاركوا في وضع عدد من البرامج القطرية للعمل اللائق ومن الضروري مراجعة هذه البرامج القطرية موضع البحث للتحقق من إيلاء العناية اللازمة لمعايير العمل الدولية.

٨٥. وقد رأى مندوب عن أصحاب العمل من نيجيريا أن البرامج القطرية للعمل اللائق ينبغي أن يوجهها الطلب وأن تكون قائمة على المشاركة. فمن الأساسي مناقشة التمويل في فترة مبكرة خلال مرحلة الصياغة. وتستدعي البرامج القطرية للعمل اللائق أعمال متابعة وتقييم واستعراض تقودها الهيئات المكونة. ولا بد من أن تكون بمثابة منتدى لتقاسم الخبرات الثلاثية. وقد قاسمه هذه الآراء عدد من المشاركين الآخرين.

٨٦. وعبر مندوب حكومي من أوغندا عن اغتباطه لأن صياغة مشروع البرنامج القطري للعمل اللائق في بلده تمت بطريقة استشارية رفيعة. وحدد عدداً من التحديات، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد البشرية والمادية لتنفيذ القوانين والسياسات المصاغة بدقة.

٨٧. وأشار مندوب حكومي لملاوي إلى أن بلده لم تضع بعد برنامجاً قطرياً للعمل اللائق. ولاحظ الحاجة إلى بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين، وشدد على ضرورة تحسين قدرات البحوث للحصول على البيانات الملائمة التي

يستند إليها في اتخاذ الخيارات المستنيرة. ومن الضروري أيضاً إشراك الوزارات الرئيسية الأخرى، كوزارتي المالية والتخطيط، في عملية صياغة البرامج القطرية للعمل اللائق.

٨٨. وأعاد عدد من المشاركين تأكيدهم على أنه لا بد للبرامج القطرية للعمل اللائق من أن يوجهها الطلب وأن تكون قائمة على المشاركة لضمان الملكية الوطنية. وكرر عدة مندوبين الطلب على زيادة المشاركة، ولا سيما مشاركة نقابات العمال، وكذلك الدعوة إلى تعزيز الهيكل الثلاثي على مدى عملية صياغة البرامج القطرية للعمل اللائق وتنفيذها. كما تم التشديد على الحاجة إلى بناء القدرات، ولا سيما من حيث تقييم الاحتياجات ووضع البرامج. ويلعب مركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية دوراً هاماً في هذا الصدد.

موجز الجلسات الموازية

٨٩. عقدت أربع جلسات موازية أثناء الاجتماع لمعالجة قضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة لإقليم أفريقيا، وهي: الجلسة الأولى: مكافحة عمل الأطفال - تعزيز عمالة الشباب؛ الجلسة الثانية: التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في عالم العمل؛ الجلسة الثالثة - السياسات المتكاملة للعمالة والحماية الاجتماعية بهدف الارتقاء بالاقتصاد غير المنظم؛ الجلسة الرابعة: الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي.

الجلسة الأولى: مكافحة عمل الأطفال - تعزيز عمالة الشباب

٩٠. بعد مقدمتين موجزتين للموضوع من قبل المدير التنفيذي لقطاع العمالة في منظمة العمل الدولية ومدير البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، غطت ملاحظات المشاركين ثلاثة مجالات واسعة، وهي التحديات والحلول الممكنة وأمثلة عن البرامج القطرية لمحاربة عمل الأطفال وتعزيز عمالة الشباب. وفيما يخص التشخيص، قُدّمت بعض الأرقام المهولة، مثل ٥٠ مليون طفل يعملون في أفريقيا. كما استُشهد بالمعدلات العالية لبطالة الشباب، التي بلغت ٢٠ في المائة بالنسبة للشبان والشابات. وتفوق هذه المعدلات بكثير معدلات البطالة في صفوف البالغين. ومما يثير القلق بشكل خاص آفة الجنود الأطفال وأطفال الشوارع والعمال في مجال الجنس والاتجار بالأطفال عبر الحدود. إلا أنه وإن كانت الصورة مظلمة، فهناك بعض مؤشرات التقدم.

٩١. وقد سبب عمل الأطفال وبطالة الشباب خسائر اقتصادية واجتماعية هائلة على المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية والقطرية. بالإضافة إلى ذلك، فإنهما يشكلان خطرا سياسيا كبيرا. وكما بين وزير بوركينافاسو، "إذا لم نهتم بالشباب فإنهم سيهتمون بنا".

٩٢. وتشمل الأسباب الرئيسية لعمل الأطفال وبطالة الشباب، بطالة الوالدين ونقص فرص التعليم والتدريب والاقتصاد غير المنظم والقواعد والمواقف الثقافية التي تعتبر أن عمل الأطفال في الزراعة أهم من تعليمهم. كما أن هناك ثغرات فيما يخص إنفاذ القانون وتفتيش العمل.

٩٣. ورأى المشاركون أنه من الضروري جعل خلق العمالة ومحاربة عمل الأطفال أولوية من الأولويات. وينبغي أن يشمل هذا الاستثمار ودعم روح تنظيم المشاريع في القطاعات كثيفة العمالة، مثل البناء والسياحة والزراعة والنسيج والملابس. كما ينبغي أن يشمل التدريبَ على تنظيم المشاريع، بما في ذلك الحصول على الائتمان وخدمات تنمية المشاريع، لصالح العاملين لحسابهم الخاص ولصالح التعاونيات.

٩٤. ومن الضروري الاستثمار في التعليم والتدريب، في القطاعين المنظم وغير المنظم معا، وتوفير التعليم المجاني والإلزامي من أجل كسر حلقة الفقر المفرغة والقضاء على عمل الأطفال. وأشار المشاركون أيضاً إلى دور مؤسسات وعمليات أسواق العمل، بما فيها تقديم المعلومات المتعلقة بأسواق العمل وخدمات العمالة التي تستهدف الشباب والتوجيه والإرشاد الوظيفيين اللذين يستهدفان الأسر والمجتمعات المحلية، من أجل تشجيع الشباب على أن يجدوا طريقهم من خلال التدريب المهني والتلمذة الصناعية.

٩٥. وتشمل مجالات أخرى للتدخل تم تعريفها، حملات وسائل الإعلام وانخراط الشباب في جمعيات مناسبة للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم. وسيكون الهدف هو السعي من أجل الاعتراف بالشباب كأفراد مهمين ونشطين اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع، وبالتالي حصولهم على الحق في المشاركة في رسم وتنفيذ سياسات وبرامج عمالة الشباب.

٩٦. وأخيرا، تطرق المشاركون إلى ما يتعلق بالمضي قدما، بما في ذلك الحاجة إلى وضع عمل الأطفال وعمالة الشباب على رأس جدول الأعمال السياسي وجدول أعمال السياسة العامة، واستحداث خطط عمل واضحة وتحديد أدوار أصحاب المصالح والفاعلين كل على حدة، تحديداً واضحاً. ومن الضروري ربط السياسات والبرامج المتعلقة بعمل الأطفال بتلك المتعلقة بعمالة الشباب. ومن اللازم أيضا إشراك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إشراكا فعالا في السياسات والبرامج وتشجيع هذه المنظمات على استحداث برامج خاصة من جانبها، في مجالات مثل الحملات ووضع مدونات سلوك للشركات. وتم التأكيد على الحاجة إلى موارد مالية كافية. كما سُلط الضوء على دور وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى.

الجلسة الثانية: التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل

٩٧. ذكّر ممثل المدير التنفيذي لقطاع الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية بأنه لا بد من احترام حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في العمل. ويتعين معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من خلال الوقاية ومساعدة الهيئات المكونة للمنظمة للحيلولة دون انتشار هذا الوباء انتشاراً أكبر ومن خلال الحماية الاجتماعية، وذلك عن طريق استكشاف وتصميم طرق جديدة لتغطيتها.

٩٨. وقد سلطت مديرة برنامج منظمة العمل الدولية/ الإيدز الضوء على نسب الإصابات المرتفعة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الباعثة على القلق ما بين الشابات. وقدمت المديرة وصفاً لنهج منظمة العمل الدولية حيال فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل، وبشكل خاص مدونة ممارسة منظمة العمل الدولية. وكان مجلس إدارة مكتب العمل الدولي قد اقترح في آذار/ مارس ٢٠٠٧ وضع توصية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل في دورة مؤتمر العمل الدولي التي ستعقد عام ٢٠٠٩. وقالت إن أنشطة التعاون التقني الجارية المختلفة التي ينفذها برنامجها تشمل وضع برامج تركز على حماية الحقوق في مكان العمل والوصول إلى القطاع غير المنظم وتعزيز فرص العمالة للمصابين بهذه الجائحة والتعاون مع الهيئات الإقليمية. وقالت إنه إذ ما أريد التوصل إلى إحداث أثر أوسع نطاقاً، فإنه من المهم إدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في البرامج القطرية للعمل اللائق. وذكرت بأن منظمة العمل الدولية تمثل واحداً من الرعاة العشرة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

٩٩. وأشارت مندوبة عن أصحاب العمل من كينيا إلى أن أصحاب العمل ملتزمون بمكافحة هذه الجائحة إذ أنها تؤثر على الجزء الأكثر إنتاجية من السكان وتشكل تهديداً للصحة والدخل والإنتاجية في القارة الأفريقية برمتها. وسلطت الضوء على الحاجة إلى بناء الشراكات وأهمية وضع مواد تدريبية وبناء القدرات من أجل زيادة الاستجابة لمواجهة هذه الجائحة ضمن الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر والبرامج القطرية للعمل اللائق. ومن المهم أيضاً رصد أثر التدخلات وتقييمها ودعم نشاط القطاع الخاص.

١٠٠. وأكد مندوب عن العمال من جنوب أفريقيا على أهمية مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية لتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع وأهميتها بالنسبة للحملات وبناء القدرات والتدريب. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين على جميع الهيئات المكونة أن تقوم به. وقد بقي مستوى المعرفة بالممارسات الجنسية المأمونة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتصور المخاطر الشخصية المترتبة على ذلك متدنياً في الكثير من بلدان أفريقيا. ويعبر العمال عن بالغ قلقهم لكون العمال الأفريقيين يخضعون للآثار السلبية لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويعيش ١٨ مليون عامل من أصل ٢٥ مليون عامل أفريقي مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، في حين أن النساء يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من هؤلاء المصابين. أما فقدان الأعداد الكبيرة من العمال المثقفين والمدربين، كالمدرسين والعاملين في مجال الصحة، الذين كانت مهاراتهم تشكل عاملاً حيوياً في الحفاظ على الرفاه الاجتماعي والمخرجات المستدامة وتولد النمو الاقتصادي، فلا يزال يفرض تحدياً كبيراً على عالم العمل. ويرى العمال أن معالجة هذه الجائحة تشكل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الأفريقي لتعزيز العمل اللائق والتنمية المستدامة. ويستدعي ذلك تقوية الشراكات مع أصحاب العمل. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي وقعت نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل أصلاً اتفاقات تقدم نهجاً مشتركاً حيال قضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل.

١٠١. وقد ركزت الأنشطة النقابية إلى حد كبير على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والرعاية والدعم على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى صعيد مكان العمل. وتواصل البرامج والمشاريع النقابية استهداف جميع

العمال، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في وظائف شديدة الخطورة. وقد دعا العمال أيضاً منظمة العمل الدولية للتصدي لقضية استبعاد العمال وأصحاب العمل في الهيئات الرئيسية من قبيل الصندوق العالمي.

١٠٢. وقد أشار المشاركون في المناقشة التالية إلى الروابط بين فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والفقر والافتقار إلى العمل اللائق والحاجة لبناء شراكات قوية مع أصحاب المصلحة الآخرين لتقاسم المعارف ولتعبئة الموارد بشكل مشترك. ويعتبر التعاون الإقليمي المتين أمراً أساسياً. وتعتبر التشريعات أمراً ضرورياً لتجنب التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويتعين على الحكومات أن تعمل مع مجموعات العمال وأصحاب العمل بشكل وثيق لوضع مبادئ توجيهية ومدونات ممارسات عن كيفية إدارة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل. كما أن هناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث في هذا الصدد. ولا بد من التصدي للتحديات المتمثلة في الوصول إلى الصندوق العالمي حيث أنه ينبغي إشراك ممثلي العمال وأصحاب العمل في الهيئات الإدارية العليا لهذا الصندوق. ولم يشرك العمال حتى الآن في آليات التنسيق القطرية في الكثير من البلدان.

الجلسة الثالثة: السياسات المتكاملة للعمالة والحماية الاجتماعية بهدف الارتقاء بالاقتصاد غير المنظم

١٠٣. لاحظ مدير إدارة سياسة العمالة في مكتب العمل الدولي أن أحد أكبر التحديات يتمثل في ضمان حجم الاقتصاد غير المنظم. وفي حين يمثل هذا الاقتصاد مصدراً هاماً لكسب العيش والدخل بالنسبة لزهاء ٩٠ في المائة من القوة العاملة، فإن معظم العمال والوحدات في الاقتصاد غير المنظم لا يملكون سوى فرص محدودة للوصول إلى موارد التنمية الرئيسية. وأضاف ممثل المدير التنفيذي لقطاع الحماية الاجتماعية قائلاً إنه رغم أن معظم البلدان في الإقليم قد تتحمل تكاليف شكل ما من أشكال الاستثمار في الحماية الاجتماعية، إلا أن ٩٠ في المائة من القوة العاملة محرومة من ذلك، ولا بد من الاستثمار إذ ما أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج العمل اللائق تنفيذاً فعالاً على المستوى القطري. وينبغي للحكومات والشركاء الاجتماعيين أن يدعموا طاقات تنظيم المشاريع والإبداع في الاقتصاد غير المنظم، ومد نطاق الحماية الاجتماعية.

١٠٤. إن عدد العاملين في الاقتصاد المنظم في أفريقيا لا يزيد على ١٠ في المائة فقط من مجموع القوة العاملة في أفريقيا، حيث أن الزراعة هي صاحب العمل الأكبر، وإن كانت العمالة غير الزراعية تنتشر بشكل سريع. وقد كان ما نسبته ٨٠ في المائة من الوظائف الجديدة المستحدثة موجودة في الاقتصاد غير المنظم، وتعرّف على أنها أنشطة اقتصادية لا تغطيها القوانين والممارسات بشكل رسمي، وبالتالي فإنها تبقى غير معترف بها قانونياً ودون حماية اجتماعية ولا تتيسر فيها سبل الوصول إلى الموارد العامة والخاصة الرئيسية. ويشتمل هذا القطاع على أنشطة مختلفة، تحتل العاملات جزءاً كبيراً منها، ويتميز بالإنتاجية المنخفضة وبالدخول المتدنية وغير الآمنة.

١٠٥. إن التخلص من الاقتصاد غير المنظم يستتبع تنفيذ مجموعة من السياسات المتكاملة والمتسقة الرامية إلى الحفاظ على سبل الرزق والانتقال من الوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرئيسي. ويستدعي هذا الهدف وضع سياسات بشأن توليد العمالة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ووجود بيئة تنظيمية لحقوق العمل وتقديم الدعم في مجال تنظيم المشاريع والمهارات والتنمية المحلية وتعزيز الحوار الاجتماعي، وينبغي أن يتضمن البرنامج المحدد للسياسة العامة عدة عناصر متكاملة، منها: إعادة توجيه النمو واستراتيجيات للاستثمار والحد من الفقر تستهدف الاقتصاد غير المنظم. ولا بد من إيجاد حيّز مالي لتوفير تغطية الحماية الاجتماعية، مترافقاً بتدابير احتياطية لمنع التمييز وتعزيز المساواة.

١٠٦. ولقد اتفقت الهيئات المكونة الثلاثية على أهمية التصدي للاقتصاد غير المنظم بطريقة منظمّة، باعتماد مجموعة شاملة من السياسات التي يعزز بعضها بعضاً. كما اتفقت على أن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ينبغي أن يكون تدريجياً.

١٠٧. وشدد الناطق باسم أصحاب العمل على أن وجه الاقتصاد غير المنظم آخذ في التغير بفعل الديناميات والخصائص الجديدة، مما يفاقم من معضلة تحديد معالمه. ومن اللازم توفر طيف واسع من السياسات لتطوير هذا القطاع ونموه. ويجب أن تكون هناك نقلة نموذجية في النهج بما يضمن أن يكون الانتقال إلى القطاع المنظم نتيجة طبيعية لها. ولاحظ أن تعبير غير المنظم لا يعني بالضرورة "عديم التنظيم". فها هي الشبكات التي لها دورها في توفير التنظيم والدعم قائمة وموجودة.

١٠٨. وقد حددت الناطقة باسم العمال مرحلتين في تطوير الاقتصاد غير المنظم: تنظيم عمّاله وتشجيع انتقاله إلى الاقتصاد المنظم. وسلطت الضوء على عدد من الأهداف من بينها وضع جميع العمال وتوسيع نطاق الحقوق لتشمل الضمان الاجتماعي والحرية النقابية والحق في المفاوضة بحيث يغدو العمل في القطاع غير المنظم عملاً لائقاً.

١٠٩. وبيّن عدة مندوبين حكوميين السياسات والبرامج الموضوعة في بلدانهم لمعالجة الاقتصاد غير المنظم. وقال مندوب حكومي من النيجر إنه تم التصدي للحماية الاجتماعية في بلده من خلال قانون جديد يوفر الضمان الاجتماعي في جميع القطاعات.

١١٠. وأشار الممثل الحكومي لجنوب أفريقيا إلى أن عمال القطاع غير المنظم في بلده مشمولون بصندوق التأمين ضد البطالة وأن ما يزيد على نصف مليون عامل في خدمة المنازل يحصلون على إعانة البطالة التي تشمل إعانات المرض والأمومة والتبني. وقال إن التصدي لقضية تخلف وتهميش الاقتصاد غير المنظم، تستدعي نقل الموارد لتمكينه من كسر طوق التخلف. وتشمل هذه الموارد رؤوس الأموال للتعليم والتدريب على تطوير الأعمال وبناء الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي اللازم وتسويق المعلومات والتكنولوجيا المناسبة.

الجلسة الرابعة: الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي

١١١. أكدت المديرة التنفيذية بالنيابة لقطاع الحوار الاجتماعي في مكتب العمل الدولي الحاجة إلى الانتقال من المناقشات إلى الأعمال الملموسة. وينبغي أن ينصب النقاش على تعزيز الإدارة السديدة وسيادة القانون ومؤسسات الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي. وإن الإرادة السياسية من طرف الحكومات لشرط أساسي للحوار الاجتماعي والإدارة السديدة.

١١٢. ومن خلال الحوار الاجتماعي والإدارة السديدة يؤثر كل من الحكومات وأصحاب العمل والعمال في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق بدورها أهداف برنامج العمل اللائق. وينبغي للأطراف الثلاثة لعب أدوارها التي تعزز بعضها البعض وزيادة قدرتها على التفاوض بشأن القضايا الوطنية الأساسية. كما أن الحوار الاجتماعي مهم داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وهناك حاجة إلى تعزيز الهياكل الثلاثية على هذا المستوى من أجل توفير أداة يمكن من خلالها للشركاء الثلاثيين التفكير معاً بشأن القرارات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية.

١١٣. وقال الناطق باسم أصحاب العمل إن الحوار الاجتماعي يجب أن يُستخدم من أجل رسم سياسات اقتصادية واجتماعية أوسع، لأنه يشكل أساس الإدارة السديدة. وإن شح الحوار السياسي في أفريقيا هو سبب الفقر. وإن الحرية النقابية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل القوية والتمثيلية وذات الاستقلال المالي لشروط أساسية للحوار الاجتماعي. ويعد الحوار الاجتماعي الإقليمي تطوراً جديداً ولا بد من الارتقاء بوضع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال للمشاركة في الحوار على هذا المستوى. ويجب على منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل على الصعيد الوطني أن تلتزم بالإدارة السديدة. وفي هذا السياق ذكر المتحدث بأن اتحاد عموم أفريقيا لأصحاب العمل استحدث مدونة للإدارة السديدة.

١١٤. وقال الناطق باسم العمال إن الفقر في أفريقيا ليس نتيجة نقص الموارد بل هو نتيجة الإدارة السيئة. ويعزز الحوار الاجتماعي احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وبالتالي فإنه يعزز الإدارة السديدة. ومن خلال الآليات المناسبة يساهم الشركاء الاجتماعيون في السياسة الوطنية، كما بين ذلك برنامج تشجيع الحوار الاجتماعي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، التابع لمنظمة العمل الدولية، في البلدان الناطقة بالفرنسية.

١١٥. وتابع قائلاً إن هناك هياكل ثلاثية في عدة بلدان وفي الاتحاد النقدي لأفريقيا الوسطى والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نقابات عمال المغرب العربي، قد شاركت في مراجعة مدونات العمل واللوائح التي تخضع لها الخدمة المدنية، كما شاركت في التفاوض بشأن اتفاقات جماعية واعتمادها وفي اعتماد مواثيق وبروتوكولات اجتماعية. ولا يزال هناك بعض التحديات ومنها قيام بعض الحكومات عمداً بإضعاف نقابات العمال، كما على سبيل المثال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشاد، حيث لا تملك منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل سوى ثمانية مقاعد من أصل مجموع قدره ٣١ عضواً؛ ومن التحديات كذلك عدم كفاية موارد نقابات العمال وعدم اعتراف الحكومات بالصفة التمثيلية لنقابات العمال والتقصير عن تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدق عليها، كما أن بعض منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المستوى دون الإقليمي غير فاعلة بسبب افتقارها إلى الأموال. وأوصى بتعزيز منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على جميع المستويات، وبناء

قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على صعيد الإقليم الفرعي وتدعيم الحوار الاجتماعي وتنفيذ صكوك منظمة العمل الدولية تنفيذاً فعالاً وتنظيم اجتماعات ثلاثية أو قطاعية بشأن مواضيع هامة، من قبيل العولمة العادلة والمتوازنة واتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وأول مشروع لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في القانون الموحد الأفريقي بشأن الحق في العمل، والتجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والإدارة السديدة والحوار الاجتماعي على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

١١٦. وأشار مندوب عمالي من الجزائر إلى وجود تجربة إيجابية في ممارسة الحوار بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة. وقال إن الحصيلة الإيجابية لهذا الحوار كانت بالنسبة للعمال توقيع ميثاق اقتصادي واجتماعي رباعي السنوات أعقبه اتفاق جماعي إطاري لصالح القطاع الاقتصادي: وقد رحب المدير العام لمكتب العمل الدولي بهذه المبادرة كما رحب بها رئيس مجموعة العمال والأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.

١١٧. وأحاط الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر علماً مع الاهتمام بممارسات الحوار الاجتماعي الجيدة في البلدان الأفريقية. ويمكن لعملية الحوار التي استهلت وجرى تطويرها في قطاع النسيج والملابس في المغرب بهدف تعزيز العمل اللائق في القطاع، أن تكون مثالاً يحتذى في قطاعات أخرى وتستلهم منه بلدان أخرى وذلك بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية.

١١٨. وقد برزت النقاط التالية من المناقشات:

- إن الحوار الاجتماعي هو عنصر مهم في الإدارة السديدة ووسيلة فعالة لتحديد أفضل الخيارات الاجتماعية والاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؛

- ينبغي لكل بلد أن يستخدم الحوار الاجتماعي من أجل الدفع قدماً ببرنامج العمل اللائق؛

- ينبغي أن يكون هناك حوار فعال يتسم بالطابع المؤسسي على المستوى الإقليمي؛

- ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الحوار الاجتماعي، ولقياس فعاليته ونجاعته، من حيث الهيكل والتركيب وسير الأعمال وتسوية النزاعات وتطبيق اتفاقيات العمل؛

- يحتاج الشركاء الاجتماعيون إلى القدرة على مواجهة البيئة المتغيرة على نحو سريع؛ ويتطلب هذا الأمر تعلماً متواصلاً؛

- كان هناك دعم واضح للحوار الاجتماعي داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

- يتمثل دور منظمة العمل الدولية في تقديم الدعم التقني المتجه نحو الطلب لصالح إدارة العمل والشركاء الاجتماعيين.

جلسات المعلومات

١١٩. عقدت أربع جلسات للمعلومات أثناء الاجتماع حول المواضيع التالية: معايير العمل الدولية والنمو والتنمية في أفريقيا؛ الحماية الاجتماعية في أفريقيا؛ الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة؛ أعمال متابعة اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦.

معايير العمل الدولية والنمو والتنمية في أفريقيا

١٢٠. لمعايير العمل الدولية دور تقوم به بوصفها أداة للتنمية وهدفاً ومرشداً للإدارة السديدة في عالم العمل توخيا لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية منصفة ومستدامة. والنمو محرك هام لخلق فرص العمل. وينبغي بالتالي لاستراتيجيات العمالة الفعالة أن تنشئ استراتجيات نمو غني بالوظائف. وتوفر أحكام معايير العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية إمكانيات كبيرة للإسهام في النمو الغني بالوظائف بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من الجهود الساعية على الصعيد الدولي إلى تحقيق برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية والأهداف الإنمائية للألفية.

١٢١. ولا بد لحوار المنظمة العمل الدولية مع الهيئات المكونة بشأن تعزيز احترام معايير العمل الدولية، من أن يواصل التفكير المتعمق في الأساليب التي يمكن بها لقوانين العمل وآليات الحوار الاجتماعي الأكثر فعالية وكفاءة أن تضيق الهوة بين الاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم في العالم النامي. ويسهم هذا النهج كغيره، في إتاحة الفرص أمام المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر لتصبح أكثر إنتاجية وتوفر قدراً أكبر وأفضل من الوظائف.

١٢٢. ويؤدي احترام معايير العمل الدولية بوصفها **حقوقاً في العمل** إلى اطراد التقدم في اتجاه الحد من الفقر ويؤدي في الوقت ذاته إلى تقوية **الديمقراطية** ودعم **السلام**. كما يفضي احترام الحقوق في العمل والهياكل القانونية والتنظيمية التي تنفذها، إلى مساعدة العمال وأصحاب العمل والمجتمع برمته في سعيهم إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنيمة اجتماعية تشمل الجميع.

١٢٣. وتشير بحوث منظمة العمل الدولية بالفعل إلى أن وضع معايير العمل موضع التنفيذ يحسن اقتصادات البلدان النامية. ويؤثر الافتقار إلى احترام حقوق العمال، في واقع الأمر، تأثيراً سلبياً على التنمية وعلى الناس المعنيين مباشرةً. ومعايير العمل هي أداة للمساعدة على تحقيق التنمية ولقياس التقدم في اتجاه تحقيق التنمية. وهي بالتالي أدوات ومؤشرات على السواء. بالإضافة إلى ذلك، يخلف احترام معايير العمل عددا من المنافع الإيجابية في مجال الإدارة. فهو يرسي احترام سيادة القانون ويزيد احترام حقوق الإنسان ويعزز العمل اللائق ويرتقي بالحوار بين الشركاء الاجتماعيين ويحسن الآفاق أمام الصادرات نظراً إلى أن البلدان المستوردة تطالب أكثر فأكثر باحترام معايير العمل الدولية. وهو بهذه الصفة يسهم إسهاماً يعتد به في تخفيف حدة الفقر.

الحماية الاجتماعية في أفريقيا

١٢٤. الحماية الاجتماعية هي من طموحات الفرد والمجتمع الأساسية. إن الحماية الاجتماعية هي هدف في حد ذاتها وتساهم في تحقيق أهداف أخرى، لا سيما استنتاجات مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الافريقي بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا (واغادوغو، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) والأهداف الإنمائية للألفية. ومد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع وتعزيز الوقاية في مجال السلامة والصحة المهنيتين وتحسين ظروف العمل وحماية المجموعات المستضعفة، من قبيل العمال المهاجرين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والعمال في الاقتصاد غير المنظم، إنما تشكل جميعها الهدف الاستراتيجي للقطاع.

١٢٥. إن توسيع قاعدة المعارف والتحليلات الرامية إلى دعم الهيئات المكونة فيما يتعلق بالسياسات والبرامج واستحداث الأدوات العملية والقيام بحملات توعية، تشكل الأساس لتحقيق الأهداف المحددة لمختلف الأقسام المكونة للقطاع. وتوفر البرامج القطرية للعمل اللائق فرصة ممتازة لجعل الحماية الاجتماعية أولوية في السياسات الانمائية الوطنية.

١٢٦. ويضطلع الشركاء الاجتماعيون والحكومات بدور أساسي في إطار حوار اجتماعي فعال يهدف إلى ضمان تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي.

الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة

١٢٧. باتت الهجرة الدولية قضية أساسية في برنامج السياسة العالمي. وفي حالة أفريقيا، تحدث تدفقات الهجرة على السواء داخل القارة وفي اتجاه الاتحاد الأوروبي والبلدان المتقدمة الأخرى. وتميل هذه البلدان الأخيرة إلى اجتذاب العمال الأفريقيين ذوي المهارات العالية، في حين تقدم القليل من الفرص أمام الدخول القانوني للعمال ذوي المهارات المتدنية. ورغم أن الهدف الأقصى للبلدان الأفريقية يتمثل في استحداث فرص للعمل اللائق تسمح بالاحتفاظ بالمهنيين المثقفين والمهرة، فإن الأولوية على الأمد القصير تتمثل في تنفيذ سياسات وممارسات تنظيم حراك اليد العاملة في الإقليم ومنه.

١٢٨. ويوفر الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة، أداة رئيسية لصياغة واستعراض سياسة الهجرة من جانب كل بلد وكل إقليم. ويعالج الإطار إدارة الهجرة والتعاون الدولي وحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين وتعزيز الصلات بين الهجرة والتنمية. وهو يستكمل صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة القائمة بشأن العمال المهاجرين ويراعي التحديات والتطورات العالمية الجديدة، ويقدم إرشادات عملية

للحكومات ولمنظمات أصحاب العمل ولمنظمات العمال ولسائر أصحاب المصالح في جميع ميادين السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

١٢٩. وتشمل التحديات الرئيسية تعزيز دور هجرة اليد العاملة كأداة للتنمية والتصدي لمشكلة الافتقار إلى الاتساق والتنسيق بين السياسات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ودعم الحوار الثلاثي بشأن قضايا هجرة اليد العاملة، وتحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين وسائر أصحاب المصالح للإسهام في وضع وتنفيذ سياسات وممارسات بشأن هجرة اليد العاملة، تستند إلى الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية.

أعمال متابعة اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦

١٣٠. اعتمدت اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، في دورة مؤتمر العمل الدولي الرابعة والتسعين بفضل اقتراع ثلاثي شبه إجماعي لم يسبق لهم مثيل بلغ ٣١٤ صوتاً مؤيداً دون أي صوت معارض، ووصف المدير العام تلك العملية بأنها " تدون تاريخ العمل". والاتفاقية خطوة هامة في اتجاه تحقيق العمل اللائق في سياق العولمة. ولها هدف مزدوج يتمثل في ضمان عمل لائق للبحارة من خلال التنفيذ الفعال لمعايير العمل وتوفير فرص متساوية لملاك السفن.

١٣١. وتوحد الاتفاقية ٦٨ اتفاقية وتوصية قائمة لمنظمة العمل الدولية، وهي ستحل محلها عندما تدخل حيز النفاذ. وسيتم ذلك عندما تصدق على الاتفاقية ٣٠ دولة عضواً تستأثر بنسبة ٣٣ في المائة من الحمولة الإجمالية في العالم. وهي تتضمن عدداً من الابتكارات والنهج الجديدة للمساعدة على تحقيق تصديق واسع النطاق وتنفيذ فعال للاتفاقية.

١٣٢. وهذه الاتفاقية ملائمة لإقليم أفريقيا، وذلك للأسباب التالية: (١) حكومات الإقليم منشغلة جداً بشأن النقل البحري وبشأن ضمان الرقابة على نظام النقل الدولي الرئيسي في العالم وسبل الوصول إلى هذا النظام بما يتيح لها تنمية قطاعات التصدير لديها؛ (٢) سيتمتع البحارة الأفريقيون بإمكانية القيام بدور لم يسبق له مثيل في أهميته في القوى العاملة البحرية على الصعيد الدولي؛ (٣) أفريقيا موطن ثاني أضخم سجل للشحن البحري في العالم (ليبيريا) ومن ثم المنافع الاقتصادية المرتبطة بتسجيل السفن؛ (٤) فيما يتعلق بالدول الساحلية، تعتبر مراعاة العنصر البشري على متن السفن – الأشخاص – عنصرا أساسياً لضمان شحن بحري رفيع المستوى ومؤات للبيئة وآمن ومأمون.

١٣٣. وتوخياً لتحقيق تصديق سريع وواسع النطاق على الاتفاقية وتنفيذها تنفيذا فعالا ، اعتمد المكتب خطة عمل خماسية السنوات تتضمن هدفين أساسيين، هما: (١) تشجيع التصديق السريع على الاتفاقية، لا سيما في البلدان التي لم تضطلع بدور نشط في إعدادها؛ (٢) وضع ترتيبات للبلدان التي ليست بعد في وضع يمكنها من تنفيذ الاتفاقية، بحيث تحصل على المساعدة القانونية والتقنية الضرورية للقيام بذلك.

قرار بشأن تمثيل أفريقيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي

١٣٤. قدم القرار التالي بشأن تمثيل أفريقيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، إلى الاجتماع الإقليمي من جانب مندوب حكومي من كينيا بالنيابة عن المجموعة الحكومية برمتها. وقد لقي القرار بالإجماع تأييد مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال.

إن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في أديس أبابا، أثيوبيا، من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧،

إذ يأخذ في الاعتبار التطورات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة، في اتجاه تمثيل دائم ومنصف في هياكل إدارتها،

وإذ يأخذ في الحسبان أن أفريقيا تضم أكبر كتلة داخل منظمة العمل الدولية،

وإذ يؤكد من جديد اقتناعه بأنه ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تظل الهيئة الأكثر تمثيلاً وشفافية ومساءلة في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يعي أنه لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تظل وكالة رائدة في الأمم المتحدة، تضمن التمثيل الجغرافي المنصف والسليم،

١. *يدعو* إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان أن يكون تمثيل أفريقيا متمشياً مع أهميتها العددية والاستراتيجية؛

٢. *يناشد* مجلس الإدارة في دورته في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن يطلب إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي أن يعد وثيقة شاملة تقدم إلى دورة مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بشأن معايير التمثيل الجغرافي والقطري داخل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي؛

٣. *يحث على* أن تنفذ هذه العملية على نحو سريع بحيث يقدم اقتراح في هذه الصدد عند انعقاد دورة مؤتمر العمل الدولي السابعة والتسعين.

بحث تقرير لجنة أوراق الاعتماد

١٣٥. أحاط الاجتماع علماً بتقرير لجنة أوراق الاعتماد وأيد توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٢٤ منه.

بحث الاستنتاجات واعتمادها

١٣٦. أيدت الناطقة باسم أصحاب العمل الاستنتاجات بالنيابة عن مجموعتها ولكنها أعربت عن رغبتها في تسجيل تحفظ مجموعتها فيما يتعلق بالفقرة ٢٩ من النص، التي تضمنت إشارة إلى توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨). فهذه التوصية لم تلق تأييد مجموعة أصحاب العمل عند اعتمادها في الدورة الخامسة والتسعين (حزيران/ يونيه ٢٠٠٦) لمؤتمر العمل الدولي.

١٣٧. وشكر الناطق باسم العمال المجموعة الحكومية ومجموعة أصحاب العمل على التوصل إلى حل وسط بيّن عن وجود حس حقيقي بالالتزام. وقد وضعت الاستنتاجات أطراً زمنية وأهدافاً منشودة، وهي توفر قاعدة حقيقية من أجل إحراز التقدم. وقال إن الهيكل الثلاثي القوي سيكون مطلوباً لتنفيذها.

١٣٨. اعتمد الاجتماع الاستنتاجات من ثم.

بحث تقرير الاجتماع واعتماده

١٣٩. قدم عدة مندوبين تعديلات أدرجت في الصيغة النهائية للتقرير. واعتمد التقرير من ثم، رهناً بقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

حفل الاختتام

١٤٠. ركزت نائبة الرئيس عن المجموعة الحكومية على التعاون والتفاهم الممتازين بين المجموعات، واللذين اتسمت بهما المداولات طوال الاجتماع. وأعربت عن أملها في أن تتخذ إجراءات بشأن ما اعتمد من استنتاجات وقرار.

١٤١. وقال مندوب عن أصحاب العمل من الكاميرون، متحدثاً بالنيابة عن نائب الرئيس من أصحاب العمل، إن المجموعة مغتبطة من النتيجة التي توصل إلى الاجتماع. وأشار إلى ما حملته العولمة من تغير عميق في المواقف في القارة الأفريقية. وينبغي استعراض الهياكل التشريعية والسياسية التي تخضع لها المنشآت بهدف توفير بيئة مؤاتية للنمو المستدام بوجود منشآت قابلة للاستمرار. وختم قائلاً إنه ينبغي تشجيع الإدارة السديدة والحوار الاجتماعي.

١٤٢. وأعرب الناطق باسم العمال، متحدثاً بالنيابة عن نائب الرئيس من العمال، عن سروره كذلك من حصيلة الاجتماع ومن العمل الذي نفذ تحدوه "روح العمل ضمن فريق". وقال إن من المهم حمل هذه الروح إلى البلدان المشاركة بحيث يمكن تحقيق التقدم.

١٤٣. وركز المدير العام على الرسائل الأربع الهامة التي انبثقت خلال الاجتماع. وأول هذه الرسائل هو **الملاءمة** السياسية لبرنامج منظمة العمل الدولية؛ ولقد ظهر ذلك من خلال حضور ثلاثة رؤساء الاجتماع الأفريقي. كما كان وزير العمل والضمان الاجتماعي في البرتغال قد شدد، متحدثاً في سياق حدث جانبي، على جدوى برنامج العمل اللائق. والرسالة الثانية هي **الملكية** كما تبين من الاستنتاجات التي اعتمدت والتي كانت خيارات واضحة وشخصية صادرة عن المشاركين. أما الرسالة الثالثة فهي **الالتزام**، وهي ميزة تميزت بها المداولات بصورة خاصة؛ أما الرسالة الرابعة فهي **الشراكات**، التي أعرب عن أهميتها ببلاغة وطلاقة السيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الخطاب الذي توجه به إلى الاجتماع. وذكر السيد سومافيا دعم منظمة العمل الدولية لانعقاد منتدى ثان للشركاء الاجتماعيين. وقال إن وضوح الاستنتاجات يفتح السبيل أمام الارتقاء بالهيكل الثلاثي في الداخل ضمن البلدان. وذكر أن منظمة العمل الدولية على استعداد لمواكبة هيئاتها المكونة في تنفيذ هذه الاستنتاجات.

١٤٤. وقال رئيس الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر إن المناقشات قد أدت إلى توسيع آفاق المشاركين وأفضت إلى الاعتماد الناجح لاستنتاجات قيّمة. ولا بد من ترجمة هذه الاستنتاجات إلى حقيقة واقعة. وذكر أن الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر (أديس أبابا، ٢-٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣) كان قد ناقش العديد من المواضيع التي تبناها الاجتماع الحالي ولكنه شهد تغيراً في التركيز وإيلاء زخم جديد لعملية التنمية. ولا يزال الهدف الأساسي هو توليد العمل اللائق. وقال إن السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة تحقق هذا الهدف سيتعزز بفضل الحوار الاجتماعي والمفاوضة والنقاش.

١٤٥. وطلب مجلس الإدارة، في دورته ٢٩٩، من المدير العام أن يعد للدورة ٣٠٠ للمجلس، الوثيقة المشار إليها في الفقرة ٢ من القرار الوارد في الفقرة ١٣٤ من هذا التقرير.

١٤٦. ***قد يرغب مجلس الإدارة في أن يطلب من المدير العام أن:***

(أ) يسترعي انتباه حكومات الدول الأعضاء في إقليم أفريقيا وبواسطتها انتباه منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الصعيد الوطني فيها، إلى الاستنتاجات التي اعتمدها الاجتماع، ولا سيما ما تتضمنه من أهداف محددة زمنياً؛

(ب) يأخذ هذه الاستنتاجات في الاعتبار عند تنفيذ البرامج الجارية وعند وضع مقترحات البرنامج والميزانية في المستقبل؛

(ج) يحيل نص الاستنتاجات إلى الجهات التالية:

"١" حكومات جميع الدول الأعضاء وبواسطتها إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الصعيد الوطني؛

"٢" المنظمات الدولية المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتمتع بوضع استشاري.

جنيف، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٧.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ١٤٦.

الملحق الأول

مناقشة الفريق الرفيع المستوى بشـــأن "الشراكات من أجل العمل اللائق في أفريقيا"
(٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)

١. حضر المشاركون في الاجتماع جلسة لفريق رفيع المستوى رأسه المدير العام، ويتألف الفريق من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد جيتون، الأمين العام لاتحاد عموم أفريقيا لأصحاب العمل؛ السيدة أميلين، سفيرة وممثلة حكومية لفرنسا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي؛ السيد مانيازيوال، وزير الدولة للشؤون المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية أثيوبيا الديمقراطية المتحدة؛ السيد فيرا دا سيلفا، وزير العمل والضمان الاجتماعي في البرتغال؛ السيد ديبوتي، مندوب عن العمال من الكاميرون.

٢. وأشار السيد جيتون إلى أهمية الشراكات لكنه بيّن أنها ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار وتوفير ظروف أفضل للعمالة ومستويات أفضل للمعيشة ونوعية حياة أحسن. وحث الشركاء الاجتماعيين على التعبير عن آرائهم التي ينبغي أن تناقش مع أصحاب المصالح الآخرين من أجل تكوين رؤية وطنية عامة ومشتركة.

٣. وقال إنه من الضروري تبني سياسات جيدة لخلق بيئة مؤاتية للمنشآت بغية تحقيق النمو لتوليد عمالة أكثر وأفضل وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. وهناك بالقدر ذاته حاجة إلى الشراكات من أجل الابتكار، وإلى التكنولوجيا لتعزيز إنتاجية المنشآت، ولا سيما من خلال التدريب والبحوث وتنمية المهارات والقابلية للاستخدام. وردّد الفكرة القائلة إن هناك حاجة إلى الشراكات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

٤. وقال السيد ديبوتي إنه رغم أن أفريقيا سجلت نمواً اقتصادياً عالياً، فإن هذا لم يترجم إلى تقدم اجتماعي منصف من أجل مكافحة آفة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ورأت مجموعة العمال أن نجاح استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر رهين بالتركيز على خلق العمالة اللائقة، لأن العمالة هي أكثر من مجرد مصدر للدخل، فهي منبع الكرامة الشخصية والاستقرار الأسري والأمن المجتمعي والديمقراطية الحقيقية. وبالتالي، ينبغي للعمل المنجز كجزء من برنامج العمل اللائق أن يغطي الاقتصاد غير المنظم حيث يتمركز معظم السكان المستضعفين.

٥. وذكر أن نموذج العولمة الذي اقترحه كل من منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز لم يتصد للتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية. وحث منظمة العمل الدولية على ضمان أن تصبح العمالة اللائقة والحقوق الأساسية في العمل أهدافاً لهذه المؤسسات أيضاً. وأخيراً، أشار إلى مبادرة اللجنة الأوروبية بشأن السماح لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بدخول غير مقيد إلى أسواقها من خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية[1]. وتدل مشاركة الشركاء الاقتصاديين في اتفاق كوتونو على الدور المهم الذي تلعبه منظمات العمال في ضمان إدماج معايير العمل اللائق في الاتفاقات العالمية.

٦. وتحدث وزير الدولة للشؤون المالية في جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية عن مؤتمر قمة واغادوغو كالتزام ملموس من طرف القادة الأفارقة بوضع العمالة والعمل اللائق في صلب سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية. وتحتاج أفريقيا الآن إلى التفكير في كيفية جعل العمل اللائق حقيقة واقعة. وقد أكد العديد من التصريحات على المستويين الإقليمي والدولي التزام المجتمع الدولي والقادة الأفارقة بالعمل اللائق. والمسألة الأساسية الآن هي ترجمة ذلك إلى عمل ملموس. وأشار الوزير إلى أن الحكومة الإثيوبية وضعت العمل اللائق في صلب إطارها الإنمائي. ويعد خلق الوظائف اللائقة دعامة مهمة في البرنامج خماسي السنوات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإن خلق بيئة مؤاتية لتوليد العمالة وتمكين القطاع الخاص من اغتنام الفرص لتوليد الوظائف لأساسي لتحقيق النمو المستدام. كما أن الشراكات ضرورية لتمكين المواطنين من إعطاء الأولوية لبرامج تلبي احتياجاتهم ومن تخطيط وتنفيذ هذه البرامج. ومكنت عملية تفويض المهام في جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية الحكومات المحلية من أن تضطلع بمسؤولياتها على وجه تام في مجال زيادة الموارد القليلة المتاحة ومن الدخول في شراكات دولية كوسيلة لتكميل الجهود المحلية.

٧. وقال وزير العمل والضمان الاجتماعي في البرتغال إن البرنامج الإنمائي للألفية ونهج العمل اللائق يمثلان تحديين قائمين في العالم بأسره. وإن الحديث عن الحاجة إلى تآزر الجهود العالمية من أجل زيادة الحماية والإدماج الاجتماعيين ينبغي ألا ينظر إليه كبيانات منمقة أو أيديولوجية. وقد آن الأوان لوضع برنامج يمكّن البلدان من مجابهة مأزق الفقر عن طريق العمالة اللائقة. وقد أصبح البعد الاجتماعي للعولمة مصدر اهتمام متزايد في الاتحاد الأوروبي. وربما كان العمل اللائق المفهوم الأقوى والأداة الأكثر فعالية التي أنتجها المجتمع الدولي، نظراً إلى أنه

[1] اتفاق الشراكة الاقتصادية.

يوفر خيارات لمعالجة آثار العولمة. وتحدث الوزير عن إنجازات منظمة العمل الدولية في سياق مشاركتها في نقاشات أوراق استراتيجية الحد من الفقر وفي استحداث البرامج القطرية للعمل اللائق. وأصدرت اللجنة الأوربية مؤخراً وثيقة بشأن " تعزيز العمل اللائق للجميع كعامل هيكلي من أجل التنمية"، واقترح تعزيز برنامج العمل اللائق أيضاً في المنتديات الدولية ذات الصلة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وقال أيضاً إن التعاون الإنمائي البرتغالي أعطى أولوية كبيرة لبرامج العمالة والتدريب من أجل التصدي للفقر والاستبعاد الاجتماعي. وإن الحوار البناء والمنظم بين أفريقيا وأوروبا لأمر لا بد منه من أجل تآزر أعظم للجهود في تعزيز التنمية المستدامة. ويمثل برنامج العمل اللائق دليلاً حقيقياً للعمل إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشارك منظمة العمل الدولية مشاركة فعالة في عمليات التنسيق متعددة الأطراف من أجل ضمان اتساق السياسات على كل المستويات. وختم بالقول إن البرتغال ستضطلع قريباً برئاسة الاتحاد الأوروبي وستكون مسألة العمل اللائق والعولمة العادلة والشراكة بين أفريقيا وأوروبا على رأس جدول الأعمال.

٨. وذكّرت العضو الحكومي لفرنسا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بالتزام حكومتها ودعمها لمنظمة العمل الدولية منذ تأسيسها وبرغبة الحكومة في رؤية أفريقيا كقارة قوية وواثقة بنفسها، وفي إنجاح العولمة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي قد أيد العمل اللائق كعنصر أساسي بالنسبة لأولوياته. وأضافت أن اللجنة الأوروبية تتعاون مع المنظمات الدولية في وضع مؤشرات لرصد الجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصالح بشأن مسألة العمل اللائق. ولا يمكن الانتصار في معركة استئصال الفقر إلاّ في بيئة مؤاتية وتمكينية وفي ظل تحسن الإدارة من خلال الحوار الاجتماعي وتحديد جوانب العجز في العمل اللائق وتوفير إطار قانوني يحمي حقوق العمال ويضمن المساواة بين الجنسين إلى جانب توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق جددت فرنسا اتفاق الشراكة الذي أبرمته مع منظمة العمل الدولية سنة ٢٠٠٦ من أجل المساعدة في تعزيز العمل اللائق لكي تحمل العولمة ثمارها للمجتمع بشكل أوسع.

٩. وقالت إن حكومتها ضاعفت مساعدتها المالية لأفريقيا، وهي واثقة من أن الشراكة بين منظمة العمل الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الإنمائية متعددة الأطراف على المستوى القطري في البلدان الأفريقية، ستكلل بالنجاح. وتدعم حكومة فرنسا توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وتدعو إلى إدراج برنامج العمل اللائق بين القضايا المطروحة للمفاوضات الدولية. وينبغي سماع صوت الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني كذلك. واختتمت كلمتها بتهنئة منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي على مبادراتهما المشتركة لمحاربة التمييز في كل أشكاله وانتهاكات الحقوق في العمل.

١٠. وقال مندوب عن العمال من تونس إنه إذا كان الحديث العام عن العمل اللائق متفائلاً جداً فإن الواقع المر الذي يعيشه العمال هو أن العولمة قد تسببت في خسارتهم وظائفهم. وبالتالي فإن الحوار بين الشركاء الاجتماعيين أصبح حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

١١. وفي نهاية الجلسة حدد المدير العام المواضيع التالية التي برزت من خلال العروض المقدمة:

- إن الشراكة وسيلة لتحقيق غاية والغاية هي إنجاز برنامج العمل اللائق؛
- ينبغي أن يساعد التعاون الدولي البلدان وفقاً لأولوياتها الخاصة؛
- يجب تحويل العمل اللائق من فكرة إلى حقيقة واقعة؛
- ينبغي أن تكمّل الشراكات الدولية الجهود المحلية التي تبذلها الحكومات والشركاء الاجتماعيون. وفي هذا الصدد تعتبر مشاركة المواطنين في المجتمع أساسية؛
- هناك فهم مشترك مفاده أن العمل اللائق سيساهم بشكل كبير في تحقيق عولمة عادلة.

الملحق الثاني

روح تنظيم المشاريع لدى المرأة: غداء مداولة
(٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)

١. أشار السيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى التوافق المتنامي في الآراء حيال الحاجة إلى الربط بين السياسة الاجتماعية العامة وروح تنظيم المشاريع كعنصرين أساسيين في الاستراتيجيات التنموية. وتبرز المرأة على الصعيد العالمي كقائد قوي في جميع أنواع المنشآت بحيث امتد تقليد قيادة المرأة إلى أفريقيا. وشدد على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في القيادة السياسية مشيراً إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز تمكين المرأة.

٢. وشددت السيدة جيرترود منغيلا، رئيسة برلمان البلدان الأفريقية، على أهمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة وتحقيق العمل اللائق وإحراز الأهداف الإنمائية للألفية. فلا بد من أن تمضي روح تنظيم المشاريع والعمل اللائق يداً بيد إلى أبعد من مجرد تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً، وذلك من خلال إلغاء الحواجز الهيكلية والقانونية التي تواجهها النساء على الدوام.

٣. وذكّر المدير العام "بأنكم حين تمنحون الإمكانيات للمرأة الأفريقية فإنكم تمنحون الإمكانيات لأفريقيا". ولاحظ التقدم الذي تم إحرازه في بلدان، كبلده شيلي، باتجاه المساواة بين الجنسين في السياسة.

٤. ولاحظت الرئيسة، مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا، في كلمتها أن روح تنظيم المشاريع لدى المرأة تتجاوز النشاط الاقتصادي والمالي وتتضمن جوانب اجتماعية وثقافية واقتصادية ومالية وبيئية.

٥. وذكّر مدير المكتب الإقليمي الفرعي لمنظمة العمل الدولية في لوساكا، بالدعامات الأربع لبرنامج العمل اللائق ملاحظاً مدى ارتباط هذه الدعامات بعضها ببعض، كما يتبدى ذلك في برنامج تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين. وعلى نفس الغرار، قال إن التعاون بين منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ووكالات التنمية كشراكة المعونة الأيرلندية، كان أساسياً من أجل تمكين عدد أكبر من النساء في عدد أكبر من البلدان.

٦. وقد أشار المتحدثون الآخرون، الذين ضموا ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي ورابطة أمهرا لمنظمات المشاريع ومؤتمر نقابات عمال نيجيريا وإتحاد أصحاب العمل وغرف التجارة في سوازيلند، إلى القيود التي تواجهها النساء في إقامة مشاريعهن وتطويرها. ورأى ممثل أصحاب العمل أن منظمات أصحاب العمل تلعب دوراً هاماً في مساعدة النساء على تنظيم أنفسهن وعلى جعل أعمالهن جزءاً من القطاع المنظم. وأشار ممثل العمال إلى أنه ينبغي للنقابات أن تعزز تمثيل العمال في المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد كرر ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التأكيد على النقطة الأخيرة حيث أشار إلى الحاجة إلى إيجاد أساليب لإدماج روح تنظيم المشاريع لدى المرأة في الأطر التنموية الوطنية، كما هو الحال بالنسبة لأوراق استراتيجية الحد من الفقر.

٧. وقد أوردت رئيسة رابطة أمهرا لمنظمات المشاريع عدة أمثلة على الكيفية التي ساعد بها برنامج تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين على زيادة عضوية منظمتها بحيث توسعت في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً. واقترح ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تمضي روح تنظيم المشاريع إلى أبعد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة باتجاه النهوض التدريجي بالقدرات من خلال الاستناد إلى الاستحقاقات والوصول إلى الأسواق والتوسط المالي واسع النطاق والاستخدام المحسن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبين ممثل مصرف التنمية الأفريقي الأنشطة التي تقوم بها منظمته للتصدي لروح تنظيم المشاريع لدى المرأة مسلطاً الضوء على مبادرة "المرأة الأفريقية في الأعمال".

٨. ولخص ممثل الاتحاد الأفريقي أعمال المتابعة لمؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والحد من الفقر في عام ٢٠٠٤ في مجال روح تنظيم المشاريع لدى المرأة.

٩. وتشتمل المقترحات الخاصة بالسبيل الذي يتعين انتهاجه في المستقبل بالنسبة للشركاء التنمويين على توسيع نطاق المبادرات الحالية لدعم روح تنظيم المشاريع لدى المرأة، التي أثبتت نجاحها، والترويج والدعم للسياسات التي هي لصالح الفقراء والنساء وتقديم الدعم لتنمية القدرات.

الملحق الثالث

استنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر

برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٥

١. يشكر الوزراء وممثلو الحكومات وقادة منظمات أصحاب العمال ومنظمات العمال المشاركون في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر لمنظمة العمل الدولية، حكومة أثيوبيا على استضافة هذا الحدث. ولقد أسهمت حفاوة استقبالها وتنظيمها الكفؤ إسهاما يعتد به في نجاح الاجتماع .

٢. ولقد تشرف الاجتماع الإقليمي بحضور عطوفة رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، السيد ملس زيناوي، وفخامة الرئيس بليز كومباوري من بوركينا فاسو، وفخامة الرئيس جاكايا مريشو كيكويتي من جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد عبدولي جنة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، والسيدة جيرترود منغيلا، رئيسة برلمان البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى السيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بخطاب برنامجي أمام الاجتماع. كما شارك في الاجتماع كل من السيد جوزي فييرا دا سيلفا، وزير العمل والتضامن في البرتغال، والسيدة نيكول أميلين، السفيرة فوق العادة لفرنسا، المكلفة بالشؤون الاجتماعية وشؤون المساواة في العلاقات الدولية. ولقد أسهمت كلمات الضيوف رفيعي المستوى إسهاما هاما في نقاشات الاجتماع الإقليمي.

٣. ويثني المندوبون على تقريري المدير العام إلى الاجتماع، وهما برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥ وأنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا ٢٠٠٤- ٢٠٠٦، كما يرحبون بالتقارير التي أعدت للاجتماع بعنوان اتجاهات العمالة في أفريقيا وتجارب النجاح: شراكات من أجل العمل اللائق - تحسين حياة الناس (الجزء ٢).

٤. والاجتماع الإقليمي، إذ يعتمد هذه الاستنتاجات بعنوان برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥، يلزم الهيئات المكونة الثلاثية الوطنية لمنظمة العمل الدولية والمكتب بسلسلة من الأهداف الطموحة من أجل وضع برامج قطرية متكاملة للعمل اللائق وزيادة التعاون مع الوكالات الشريكة لتعجيل وتيرة التقدم في اتجاه تحقيق أهداف إنمائية دولية متفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥. ويشكل برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥، كذلك تدعيماً للإجراءات التي اتخذتها منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة لمتابعة استنتاجات مؤتمر قمة واغادوغو لعام ٢٠٠٤، الذي اعتمد إعلانا وخطة عمل وآلية متابعة بشأن العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا. ولقد كان مؤتمر قمة واغادوغو خطوة هامة نحو المضي قدما في وضع إجراءات على مستوى القارة بشأن الأولوية المتفق عليها والمتمثلة في جعل هدف خلق العمالة من أجل التخفيف من حدة الفقر هدفا صريحا وأساسيا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى القارة.

إدماج العمل اللائق في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية

٦. تتنامى الاقتصادات الأفريقية بمعدل مرتفع، إذ يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان كثيرة ٥ في المائة سنويا، في حين يتدنى في عدد قليل منها عن ٢ في المائة. ويفترض أن يتواصل تحسن أداء النمو هذا. وفي الوقت ذاته لم يولد معدل النمو الحالي فرصا كافية للعمل اللائق. ويستند انتعاش القارة على نحو ضيق للغاية إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة لعدد من صادرات السلع في أفريقيا، ولا يصل إلى العديد من النساء والرجال العاملين. ولا تزال مستويات الفقر المدقع مرتفعة إذ شملت ٣٧ في المائة من السكان في ٢٠٠٦ ولم تتدن إلا بنسبة ١ في المائة منذ عقد مضى. ولقد ازدادت بالقيم المطلقة بزهاء ٥٥ مليون شخص. وتبلغ البطالة المسجلة نسبة ١٠ في المائة، وتعيش نسبة ٤٦ في المائة من السكان في سن العمل في أسر تقتات بأقل من دولار يوميا، ويوجد أكثر من ٨٠ في المائة من القوى العاملة في زراعة الكفاف وفي الاقتصاد غير المنظم واسع النطاق. ولا بد لأفريقيا من أن تخلق ١١ مليون وظيفة كل سنة حتى عام ٢٠١٥ وذلك لمجرد الوصول إلى معدلات بطالة تضاهي المتوسط العالمي البالغ زهاء ٦ في المائة. وهذا يعني أن أفريقيا تحتاج إلى جعل النمو أكثر مؤاتاة لخلق الوظائف وأكثر مؤاتاة للفقراء لتحقيق هدف تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧. وشدد الاجتماع على أن هدف توليد العمل اللائق ينبغي أن يحتل مكانة بارزة في سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية وفي أطر السياسة الإقليمية والدولية، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأطر الإنفاق متوسطة الأجل واستراتيجيات الحد من الفقر، الصادرة عن البنك الدولي، ومرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، الصادر عن صندوق النقد الدولي والبرامج الخاضعة لرصد الموظفين. ولا بد لأدوات السياسة الكلية هذه من أن تمكن من تحقيق النمو في

العمالة والتحسن في نوعية الاستخدام على الأقل من خلال وضع مستويات مناسبة للحد الأدنى للأجور. وإذا كان النمو عريض القاعدة، من خلال العمالة المنتجة والعمل اللائق، فإنه يولد دورة من الطلب من أجل النمو المقبل الذي يستند على حد سواء إلى قدرة شرائية محلية سليمة وإلى طلب خارجي جيد على الصادرات. ولا بد من التصدي لمسألة تحقيق توازن في سياسات الاقتصاد الكلي من خلال زيادة الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق السياسي.

٨. وقد أعرب عدد من المندوبين عن خشيتهم من انعكاسات المفاوضات التجارية بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على صناعات التصنيع الهشة في أفريقيا، لا سيما قطاعات النسيج والثياب، التي تتأثر على نحو سلبي بإلغاء حصص الترتيب متعدد الألياف. وأدى مزيج من السياسات السيئة وتتابع تدابير تحرير الواردات في بعض البلدان إلى القضاء فعليا على قطاعات كانت توفر العمالة المستدامة والدخل والنمو، وذلك دون تقديم فرص عمالة بديلة. أضف إلى أن استمرار الحواجز الحمائية المرتفعة حول الأسواق الزراعية في البلدان الصناعية، بما في ذلك التعريفات المرتفعة على المنتجات المجهزة، يعيق نمو قطاعات تملك فيها أفريقيا ميزة نسبية. ويعتبر اعتماد نهج أكثر تكاملا بكثير إزاء سياسات العمالة التي تعد قطاعات محمية للمنافسة العالمية وتعزز الاستثمار في الهيكل الأساسي اللازم لدعم قطاعات تصدير جديدة، أمرا حيويا. وليست الاستراتيجيات الناجحة لتشجيع الصادرات وجذب الاستثمار مجرد مسألة معرفة الكمية التي يمكن لبلد ما أن يصدرها بل معرفة ماذا يصدر ومدى اندماج قطاعات صادراته في الاقتصاد المحلي.

٩. إن أفريقيا في حاجة ملحة لإجراء تحسين كبير في الهيكل الأساسي المادي من أجل التنمية. والتقدم في اتجاه توفير فرص حصول الجميع على الاحتياجات الأساسية، من قبيل الغذاء والمأوى والمياه والصحة والتعليم والمرافق الصحية، يفضي إلى تحسن مطرد في إنتاجية العمال ويولد فرص استخدام في صناعات البناء والطاقة والصناعات المتصلة بها. ورغم التأكيد على الالتزام بخدمات عامة جيدة، ينبغي للخيارات الأخرى إذا تعين بحثها، ألا تمليها المؤسسات الدولية بل ينبغي أن تعكس تقييماً موضوعياً لأفضل وسائل ضمان فرص حصول الجميع عليها بصورة فعالة ومنصفة. وتقتضي زيادة أثر اتساع التجارة في الحد من الفقر توفر سبل حصول المناطق الزراعية النائية على وسائل اتصالات محسنة وقدرتها على إيصال منتجاتها إلى أسواق الصادرات من خلال تحسين الطرق البرية والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات المحسنة. ويؤدي تطور الهيكل الأساسي في ذاته إلى مزيد من التقنيات كثيفة العمالة التي تولد فرصا لخلق الوظائف على الصعيد المحلي، تكون بمثابة قاعدة اجتماعية للأسر منخفضة الدخل. وضمان وجود صلات قوية بين مشاريع الهيكل الأساسي والاقتصادات المحلية يقتضي استثمارا مماثلا في تحسين مرافق الهيكل الأساسي الاجتماعية، من قبيل دعم المنشآت الريفية المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والتعاونيات. ويتعين على أفريقيا أن تستفيد على أتم وجه من المساعدة المقدمة للمبادرات التجارية لتعزيز العمالة في هذه الاستثمارات .

١٠. إن دور منظمة العمل الدولية في دعم هيئاتها المكونة حيوي لدفع أفريقيا نحو مسار إنمائي يزيد على نحو كثيف فرص العمل اللائق للنساء والرجال الأفريقيين. ويؤيد الاجتماع الإقليمي آلية البرامج القطرية للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما يرحب بمجموعة السياسات العامة الواردة في تقرير برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥، بوصفها توليفة من النهج والأدوات السياسية اللازمة لبناء البرامج القطرية للعمل اللائق. ولا بد من وضع البرامج القطرية للعمل اللائق بمشاركة تامة من جانب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وهي الإسهام الخاص الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في الشراكات متعددة الأطراف لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر وفي أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١١. ويدعو الاجتماع الإقليمي بالتالي منظمة العمل الدولية إلى العمل مع هيئاتها المكونة لتشجيع جميع الدول الأعضاء في أفريقيا على أن يكون لديها برامج قطرية للعمل اللائق بحلول نهاية ٢٠٠٩. كما يدعو الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى الإسهام على نحو نشط في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج وفي حشد الموارد اللازمة لذلك. ويطلب إلى منظمة العمل الدولية أن تواصل تعاونها الوثيق مع الوكالات الشريكة في الأمم المتحدة وفي النظام متعدد الأطراف لإدماج نهج العمل اللائق في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق الاستخدام التام لمجموعة تعميم أهداف العمالة والعمل اللائق، التي أيدها مؤخراً الأمين العام لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ويؤيد الاجتماع الإقليمي الهدف التالي:

قيام ثلاث أرباع الدول الأعضاء بإدراج تقييم التأثير على توليد فرص العمالة المنتجة والحفاظ عليها في سياسات التنمية الرامية إلى الحد من الفقر واعتماد أهداف وطنية لخلق ما يكفي من الوظائف اللائقة قصد استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل وتخفيض أعداد الفقراء العاملين بمقدار النصف .

الاستثمار في المنشآت وفرص العمل اللائق في أفريقيا

١٢. إن الاستثمار والعمالة في أفريقيا مقيدان بفعل ارتفاع تكلفة الائتمان وصعوبة الحصول عليه والمشاكل في ضمان حقوق الملكية وإنفاذ العقود وضعف الهياكل الأساسية في مجال الطاقة والنقل والاتصالات، وحالات التأخير في تسجيل مشاريع الأعمال والافتقار إلى الشفافية في العملية التنظيمية والنواقص في تعليم ومهارات القوى العاملة.

ولقد بذلت بلدان كثيرة جهودا سياسية جبارة لإرساء ظروف مؤاتية لارتفاع النمو من حيث توفير بيئة مالية أفضل تنظيما وإجراء إصلاحات سياسية لجذب الاستثمار والمساعدة الإنمائية وتحسين البيئة التنافسية لزيادة الإنتاجية وظروف العمل اللائق. لكن جل المنشآت الأفريقية، التي تشغل النساء معظمها، لا تزال فريسة الاقتصاد غير المنظم الذي يجني منه أصحاب هذه المنشآت وعمالها دخولاً لا تكاد تفوق مستويات الكفاف وتعيق ممارسة حقوقهم بموجب قوانين العمل والقوانين التجارية بشأن حقوق الملكية والعقود. ولا بد لأفريقيا من استراتيجية لتنمية المنشآت المستدامة وتوفير العمل اللائق. وينبغي للاستراتيجية أن تشمل إيجاد بيئة مؤاتية واتخاذ تدابير رامية إلى تحسين مناخ الاستثمار واستقرار الاقتصاد الكلي واحترام حقوق العمال والإدارة السديدة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى السياسات التي تعزز المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر ومشاركة المرأة وروح تنظيم المشاريع. وقد أعرب الاجتماع عن دعمه للدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في توليد العمالة وفي الارتقاء بظروف العمل.

١٣. ولا بد للشركات متعددة الجنسية التي تستثمر في أفريقيا أن تكون ملزمة بأحكام إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، ولا بد لها من أن تقيم الصلات بسلاسل التوريد المحلية بغية توفير العمل اللائق. ويتمثل هدفنا فيما يلي:

يعتمد ثلاثة أرباع البلدان الأفريقية استراتيجيات متكاملة لتنمية المنشآت المستدامة وتوليد فرص العمل اللائق بتركيز خاص على مساعدة صاحبات المشاريع. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات أهدافاً لتسجيل ما لا يقل عن نصف المنشآت التي تنشط حاليا بصورة غير منظمة.

العمل اللائق لشباب أفريقيا

١٤. لدى أفريقيا السكان الأكثر شبابا في العالم، وتمثل الشابات والشبان أفضل أمل للقارة من أجل الانطلاق في مسار التنمية المستدامة. بيد أن عدد الوافدين إلى سوق العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة يفوق بأشواط الوظائف المتاحة لهم، وتبلغ بطالة الشباب نسبة ٢٠ في المائة، وهي بمقدار ضعف متوسط البطالة. وتخفق هذه القوى العاملة الشابة بسبب الافتقار إلى التعليم والمهارات وفرص العمل والخبرة. ونتيجة لذلك يخسر الإقليم الإمكانيات الضخمة التي تمثلها. كما أن هذه المستويات المرتفعة من بطالة الشباب تجعلهم مستضعفين أمام الجنوح والانخراط في النزاعات وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي. إن ضمان تمكن الشابات والشبان من بدء حياتهم العملية ومنحهم الإمكانية لاكتساب الخبرات، هو أولوية قصوى للبرامج القطرية للعمل اللائق في الإقليم. ويتمثل هدفنا فيما يلي:

اعتماد ثلاثة أرباع البلدان الأفريقية سياسات وبرامج وطنية تستجيب إلى الزيادة السريعة والكبيرة في أعداد الشباب الباحثين عن عمل وتهدف إلى إتاحة ما يكفي من فرص العمل اللائق لتخفيض أعداد العاطلين والفقراء العاملين الشباب. وينبغي أن تؤدي البرامج والسياسات المعتمدة إلى تخفيض كبير بنسبة تقارب ٢٠ في المائة في معدل بطالة الشباب الحالي في أفريقيا.

سد ثغرة المهارات

١٥. يؤكد الاجتماع من جديد أهمية التعليم والتدريب المهنيين وتنمية المهارات في توليد العمالة وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتحسين الأجور والدخل. وإلى جانب ضخامة حجم مواطن العجز في العمل اللائق في أفريقيا، تعاني القارة من نقص في العمال المهرة يؤدي إلى كبح النمو والتنمية. وهذه هي الحال بصورة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة حيث يعتبر السعي أساساً إلى سد ثغرة الانقسامات الرقمية داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها وبين سائر القارات، أمراً أساسياً. وفي بعض الحالات شعر المستثمرون الأجانب أنهم مضطرون إلى جلب العمال من الخارج لتنفيذ المشاريع. وهذا يبين الحاجة إلى زيادة عرض عمال إفريقيين مؤهلين وإدماج الاستثمار في مشاريع التدريب والمساعدة الإنمائية. وعليه، يوافق الاجتماع على الهدف التالي:

قيام ثلاث أرباع الدول الأعضاء الأفريقية، بمساهمة الشركاء الاجتماعيين، بصورة أساسية، باستعراض وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتوفير التعليم والتدريب للجميع لتسهيل (إعادة) إدماجهم في سوق العمل، وإنشاء آليات لتنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي والقطاعي وعلى مستوى المنشأة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتجيات أهدافا سنوية فيما يتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي المجاني للجميع وفرص التدريب وإعادة التدريب للفقراء العاملين، لا سيما الشباب والنساء، بهدف ضمان اكتساب نصف القوى العاملة الأفريقية مهارات جديدة أو تحسين مهاراتها بحلول عام ٢٠١٥.

الإدماج الاجتماعي من خلال خلق الوظائف من أجل
منع النزاعات وإعادة الإعمار

١٦. يشير الاجتماع إلى بعض حالات التقدم الهامة التي حققتها أفريقيا في احتواء وتدارك النزاعات التي كبحت التنمية، ولكنه يعرب عن قلقه الشديد من انتشار الفقر والاستبعاد الاجتماعي في العديد من البلدان بحيث يزرع بذور نزاعات مستقبلية محتملة. إن الاجتماع على ثقة من أن النمو والتوزيع العادل لثماره من خلال العمل اللائق على المستوى المحلي يساعد على منع النزاعات. وتسهم المؤسسات الاجتماعية، لا سيما منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال القوية والتمثيلية، في زيادة الإدماج وتوفير وظائف أكثر وأفضل وفي عمليات الحوار الأساسية لمنع النزاعات. بالإضافة إلى ذلك لابد من أن ينصب تركيز مماثل في المجتمعات الخارجة من النزاعات، على الاستثمار في الهيكل الأساسي الاجتماعي والمادي. فالهيكل الثلاثي هو وسيلة للجمع بين هذين الهدفين. وهدفنا هو التالي:

تناقش جميع برامج إعادة الأعمار والتعافي بين الهيئات المكونة وتدرج فيها نهج التنمية الاقتصادية المحلية والاستثمار كثيف العمالة، بتركيز قوي على بناء مؤسسات فعالة ومسؤولة معنية بعالم العمل والإدارة الاقتصادية والاجتماعية السديدة عموما.

الاستثمار في حزمة أساسية للحماية الاجتماعية
من أجل الحد من الفقر

١٧. إن توفير الحماية الاجتماعية للمستضعفين والمعوزين أمر أساسي للحد من الفقر. بيد أن حوالي ١٠ في المائة فقط من القوى العاملة في أفريقيا، وهي تعمل بصورة رئيسية في الاقتصاد المنظم، مشمولة بنظم الضمان الاجتماعي القانونية ولاسيما نظم معاشات الشيخوخة. إن مد نطاق الحماية الاجتماعية هو استثمار ذو مردود عال جدا من حيث الحد من الفقر ورفع الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد على حد سواء. ولاحظ الاجتماع أن بحوث منظمة العمل الدولية بشأن عدد من البلدان الأفريقية تبين أن تعميم نظم معاشات الشيخوخة وإعانات الأطفال على أطفال المدارس والأيتام يمكن أن يحد من الفقر بمقدار ٤٠ في المائة ويقتضي في الوقت ذاته تحويلا ماليا لا يمثل سوى ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويوافق الاجتماع من ثم على الهدف التالي:

تعتمد جميع البلدان الأفريقية استراتيجيات وطنية متناسقة بشأن الضمان الاجتماعي، بما فيها تلك الخاصة باعتماد أو تمديد حزمة ضمان اجتماعي أساسية تشمل الرعاية الصحية الضرورية وحماية الأمومة والدعم المقدم للأطفال البالغين سن الدراسة والحماية من العجز ومعاشا أدنى .

التصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز
من خلال إجراءات في مكان العمل

١٨. يمس فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ٦ في المائة من السكان الأفريقيين بين ١٥ و٤٩ سنة. وهو يصيب ١٦ مليون عامل ومليوني طفل. وقد بلغت الوفيات السنوية ٢,٤ مليون شخص. وقد أدى الوباء إلى تخفيض القوى العاملة في الإقليم بزهاء ٠,٥ في المائة والنمو بزهاء ٠,٧ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٤. وتزيد العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية الحياة العملية بمتوسط قدره ١٠ سنوات ولكن توفرها لا يزال متدنياً ويحتاج إلى زيادة ملحة. ولقد ركزت منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لها في أفريقيا على تشجيع استخدام مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وعالم العمل. ويتبين أنها عنصر مكون هام في السعي إلى زيادة الوعي بأساليب منع انتشار الوباء ودعم المصابين بالفيروس والتصدي للوصم والتمييز ومد نطاق العلاج. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحتل مد نطاق هذا النشاط الحيوي، مركزاً بارزاً في البرامج القطرية للعمل اللائق في القارة.

١٩. وينبغي للحكومات الأفريقية، لا سيما تلك المدعوة إلى المشاركة في الاجتماع المقبل لمجموعة الثمانية، أن تقترح استراتيجيات لحشد المزيد من الموارد من أجل البرامج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في أفريقيا. وهناك حاجة بصورة خاصة إلى التعجيل في البحوث الرامية إلى وضع لقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية والعلاجات المضادة للفيروسات الرجعية بغية مطاولة أكبر عدد من الأشخاص المصابين والذين لا يخضعون حاليا للعلاج. وهدفنا هو التالي:

اعتماد جميع البلدان في أفريقيا استراتيجيات وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز لضمان مساهمة مكان العمل في تحقيق الهدف العام المتمثل في حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

تنفيذ معايير العمل في مكان العمل

٢٠. على الرغم من أن لدى العديد من الدول الأفريقية قوانين شاملة تتناول ظروف العمل الأساسية، بما في ذلك معايير السلامة والصحة المهنيتين والحد الأدنى للأجور، فإن النظم الكفيلة بضمان التقيد بها ضعيفة. ولزيادة الإنتاجية وتحسين ظروف المعيشة والعمل، من المهم أن تركز الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية على تحديث مضمون ووسائل تنفيذ القوانين والاتفاقات الجماعية المتعلقة بالحد الأدنى من الظروف الأساسية. إن تقوية هيئات تفتيش العمل مسألة ذات أولوية. وهدفنا هو التالي:

قيام ثلاث أرباع الدول الأعضاء الأفريقية بوضع برامج لتحسين ظروف العمل تتضمن أهدافا وطنية معينة للحد من عدم التقيد بقوانين تتعلق بساعات العمل والحد الأدنى للأجر، وتخفيض الحوادث والأمراض المهنية والأيام المهدرة جراء المرض والحوادث لكل عامل، والزيادة التدريجية في عدد مفتشي العمل بحسب عدد العمال .

الهيكل الثلاثي كآلية إدارية أساسية للنمو الشامل المؤدي إلى الحد من الفقر

٢١. يشدد الاجتماع الإقليمي على أن الهيكل الثلاثي الفعال هو آلية للإدارة تمكن أسواق العمل من العمل بفعالية وإنصاف. ويتمثل التحدي والمسؤولية بالنسبة لمنظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لها في تعبئة إمكانيات الهيكل الثلاثي في أفريقيا كقوة لتشجيع الحد من الفقر والتنمية الشاملة اجتماعيا في سياق الأسواق العالمية التنافسية. ويستطيع الهيكل الثلاثي بالإضافة إلى ذلك تقديم إسهام رئيسي لتحسين كفاءة ومساءلة الحكومة. ويعتبر تصديق وتطبيق اتفاقية المشاورات الثلاثية (المعايير الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)، دعماً هاماً لتطوير الهيكل الثلاثي.

٢٢. إن وجود نقابات عمال ومنظمات أصحاب عمل حرة ومستقلة ومؤسسات قوية للحوار الاجتماعي، إنما هي أسس الإدارة الديمقراطية السديدة. وبإمكانها أيضا أن تقدم إسهاماً رئيسياً في نجاح الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتعتبر مشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في وضع البرامج القطرية للعمل اللائق والأطر الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، أمرا حيويا لنجاحها ولضمان أنها تعزز العمل اللائق. ولا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تعزز عملها لبناء القدرات مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، وفقا لقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢ بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي. وينبغي للهيئات المكونة أن تستفيد بصورة خاصة من المزيد من برامج التدريب التي يقدمها مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. وعلى غرار ذلك، وكي يصبح برنامج العمل اللائق جزءا من البرامج الإنمائية الوطنية، لا بد لوزارات العمل كذلك من أن تضطلع بدور نشط في سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية وفي الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر وفي الأطر الإنمائية الأخرى. ويقتضي هذا الأمر تقوية مؤسسات إدارة العمل، من قبيل إدارات الاستخدام وهيئات تفتيش العمل والوكالات المسؤولة عن جمع معلومات سوق العمل. وهدفنا هو التالي:

تنشئ جميع الدول الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية أو تزيد تطوير مؤسسات ثلاثية للحوار الاجتماعي. وتستخدم الحكومات استخداما كاملا الآليات الجديدة أو القائمة للحوار الاجتماعي الثلاثي في مجال إعداد وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق واستراتيجيات التنمية الوطنية .

الحرية النقابية: قوام حياة منظمة العمل الدولية وأساس الديمقراطية

٢٣. يقوم الهيكل الثلاثي الفعال على أسس الحرية النقابية. وبمجموع قدره ١٠٠ تصديق على اتفاقية الحرية النقابية (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم ٩٨)، تكون الدول الأعضاء الأفريقية على مسافة ست اتفاقيات فقط من التصديق الشامل على مستوى القارة. بيد أنه لا بد لهذا السجل المشرف من أن تواكبه الممارسة حيث لا تزال هناك عقبات كأداء في طريق تنفيذه. ويحث المندوبون منظمة العمل الدولية على أن تبحث على نحو منتظم القيود أمام الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، وعلى أن تضع مع البلدان برامج من شأنها أن تجعل الممارسة متمشية مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وهدفنا إذا هو التالي:

اعتماد جميع البلدان في الإقليم تشريعاً يكفل حق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية بواسطة طعون وإجراءات إدارية وقضائية فعالة وسريعة .

التنفيذ الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

٢٤. توفر المبادئ والحقوق الأساسية في العمل قواعد أساسية وإطاراً للتنمية وتخلف أثراً مباشراً على الإسهامات والمشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية ومن ثم في تحسين الإدارة. وكما يذكر إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، فإن "ضمان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل يكتسب أهمية ودلالة متميزتين، إذ يضمن

للمعنيين أنفسهم إمكانية المطالبة بحرية وعلى أساس من التكافؤ في الفرص بمشاركة عادلة في الثروات التي أسهموا في تحقيقها، كما يضمن لهم تحقيق أقصى ما يتمتعون به من طاقات بشرية كامنة". ولقد كانت وتيرة التصديقات في أفريقيا على الاتفاقيات التي يستند إليها الإعلان، مثيرة للإعجاب بصورة خاصة في السنوات الأخيرة. إلا أن التحدي الرئيسي لا يزال كامنا في ترجمة الالتزامات إلى حماية وضمانات فعلية تقترن بإنفاذ حقيقي للأحكام ذات الصلة. وهدفنا هو التالي:

تحقيق تصديق عام على مستوى القارة وتنفيذ أفضل للاتفاقيات المصدقة واحترام أكثر فعالية للحقوق والمبادئ الأساسية في العمل.

جعل أطفال أفريقيا يترددون إلى المدرسة لا إلى العمل

٢٥. ما يقرب من ٥٠ مليون طفل أفريقي نشطون اقتصاديا، وهو عدد يمثل ربع الأشخاص البالغين بين ٥ و١٤ سنة في أفريقيا، وهو لا يزال على ارتفاع على الرغم من التزام أفريقيا بالقضاء على عمل الأطفال كما يتبين من معدل التصديق المرتفع على اتفاقيات عمل الأطفال. ويحول عمل الأطفال دون تعليم الطفل أو يجعله ينقطع عن التعليم ويحرمه من فرص اكتساب المعارف وتنمية إمكانياته على التنافس في سوق العمل عندما يبلغ سن الرشد. وعمل الأطفال يؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة التي يتوارث فيها الفقر من جيل إلى جيل. وهو يشكل عائقا جسيما أمام تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وخلق العمالة وبرامج التعليم والتدريب. ويعرب الاجتماع الإقليمي عن قلق خاص بشأن الأطفال المعرضين لأسوأ أشكال استغلال الأطفال، لاسيما الأطفال الذين أجبروا على الانخراط في النزاعات المسلحة فضلا عن الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويتعهد الاجتماع مواصلة بناء دعم سياسي قوي وإجراءات متفق عليها من جانب الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، مما يستلزمه القضاء على عمل الأطفال بدءا بأسوأ أشكاله. وهدفنا هو التالي :

إعداد جميع الدول الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٨ خطط عمل وطنية محددة زمنيا للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ . وينبغي أن تشكل خطط العمل هذه جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على نحو يضمن التنسيق الوثيق بين برامج التعليم وتدابير مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ قوانين العمل المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام. وينبغي أن تدعم البرامج القطرية للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية خطط العمل هذه.

اجتثاث بقايا الرق

٢٦. يعرب الاجتماع الإقليمي عن قلقه الشديد بصدد تقديرات منظمة العمل الدولية القائلة إنه بعد مرور مئتي سنة على إلغاء تجارة الرق عبر الأطلسي، لا يزال هناك ٦٦٠,٠٠٠ شخص فريسة العمل الجبري في أفريقيا جنوب الصحراء، زهاء ١٣٠,٠٠٠ شخص منهم بسبب الاتجار. وهو غالبا ما يحدث في سياق انهيار الدول ولكن على بعض البلدان أن تتغلب كذلك على تركة الرق مع استمرار التقارير عن التمييز والعمل الجبري ضد المتحدرين من الرقيق. ويؤيد الاجتماع خطة العمل العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري، التي تدعو إلى إقامة تحالف عالمي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال العمل الجبري بحلول عام ٢٠١٥. وهدفنا من ثم هو التالي:

تعتمد جميع الدول الأفريقية خطط عمل وطنية من باب الاستعجال، لاستئصال جميع أشكال العمل الجبري بحلول عام ٢٠١٥ كجزء من البرامج القطرية للعمل اللائق وخططها الإنمائية.

القضاء على التمييز في الاستخدام: تحرير طاقات أفريقيا

٢٧. إن كل تمييز في الاستخدام والمهنة، أياً كان الشكل الذي يتخذه، يقيد حرية البشر في تطوير قدراتهم واختيار تطلعاتهم المهنية والشخصية والسعي إلى تحقيقها. وهو يسهم في إيجاد إحساس بالإذلال والكبت والعجز يؤثر تأثيراً عميقا في المجتمع عموما. ويخلف ما ينتج عن ذلك من إهدار للمواهب والموارد البشرية أثراً ضاراً على الإنتاجية والقدرة التنافسية والاقتصاد؛ كما يوسع هوة التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية ويصدع التماسك والتضامن الاجتماعيين ويهدد الاستقرار السياسي. ويركز الاجتماع الإقليمي على أن القضاء على التمييز في العمل يدعم مفهوم العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وهو جزء لا غنى عنه في الاستراتيجيات الأفريقية للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢٨. ولا بد من أن ينصب تركيز خاص على المساواة بين الجنسين. وتعمل غالبية النساء الأفريقيات في المناطق الريفية في اقتصاد الكفاف الزراعي، لتوفير الأمن الغذائي الحيوي، وفي المناطق الحضرية في الاقتصاد غير المنظم. ويستخدم الاقتصاد المنظم أقل من ٥ في المائة من النساء. ويؤدي التحيز الاجتماعي في غالب الأحيان إلى إخراج الفتيات باكراً من المدرسة وإرسالهن إلى سوق العمل غير المنظم بمتوسط قدره سنتان قبل إرسال الصبيان ويتلقين أجرا أقل في المتوسط بمقدار الثلث إلى النصف. ومغالبة التمييز ضد المرأة في سوق العمل وفي المجتمع عموما

وفيما يخص مسؤوليات الرعاية الأسرية، بما في ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، من شأنه أن يسهم إسهاما ضخما في النمو المؤدي إلى الحد من الفقر. وهدفنا بحلول عام ٢٠١٥ هو التالي:

تضع جميع الدول الأفريقية موضع التنفيذ تشريعا لمكافحة التمييز وتعتمد سياسات للنهوض بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة فيما يتعلق بالاستخدام والمهنة. وينبغي لهذه السياسات أن تستهدف تحقيق زيادة بنسبة ١٠ في المائة في نسبة مشاركة النساء في سوق العمل وانخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في فوارق الأجور.

الخلاص من شرك الاقتصاد غير المنظم

٢٩. حدد الاجتماع الإقليمي النمو المستمر للاقتصاد غير المنظم في أفريقيا على أنه عائق كبير في طريق الحد من الفقر. وتحتل النساء بشكل خاص مكاناً بارزاً في الاقتصاد غير المنظم، إذ يعود ذلك في جزء منه إلى أن التمييز القائم على الجنس يحول بينهن وبين العثور على وظائف في القطاع المنظم. وكثيراً ما تنتهي الشابات والشبان أيضاً إلى العمل في القطاع غير المنظم نظراً إلى ندرة فرص العمل في القطاع المنظم. ويجابَه الكثير من الرجال والنساء الضالعين في أنشطة في الاقتصاد غير المنظم بالدخول غير الآمنة، مما يجعلهم على شفا جرف هاوٍ من الفقر في الكثير من الأحيان، وهم يعملون في ظل ظروف عمل سيئة للغاية لا يستثمر فيها إلا النزر اليسير من رأس المال والتكنولوجيا البدائية وليس فيها إلا القليل من إمكانيات الحصول على الحماية القانونية. ويجابه الكثير من العمال صعوبات في التحقق مما إذا كانت هناك علاقة استخدام وما يترتب عليها من حقوق في إطار قانون العمل. وتقدم توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨)، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، توجيهات مفيدة للاستراتيجيات الرامية إلى توسيع نطاق حماية العمل لانتشال العمال من الاقتصاد غير المنظم.

٣٠. ويواجه مشغلو المشاريع بالغة الصغر والصغيرة أيضاً الكثير من المصاعب للانتقال إلى الاقتصاد المنظم وضمان حقوق الملكية والعقود. وتقدم التعاونيات للعمال ولأصحاب العمل على السواء وسيلة هامة لتعزيز الأنشطة المنتجة وتوفير الخدمات الأساسية. فضلاً عن ذلك، لا يتمتع عمال الاقتصاد غير المنظم إلا بفرص قليلة، بل لا يتمتعون بأية فرص للوصول إلى الآليات المنظمة، كالتأمين والمعاشات التقاعدية والمساعدة الاجتماعية، من أجل التغلب على المخاطر. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للعمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الذين يحتاجون أكثر من غيرهم إلى مصدر نظامي وموثوق للدخل من أجل التمتع بنظام غذائي صحي ومن أجل دفع تكاليف رعايتهم الصحية. والعناصر الرئيسية لنهج متكامل للارتقاء بمستوى الاقتصاد غير المنظم تتمثل فيما يلي: رفع مستوى المنشآت؛ تنمية المهارات؛ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية؛ تحسين التقيد بقوانين العمل المتعلقة، من بين أمور أخرى، بالعمل المأمون وتنظيم العمال وأصحاب العمل. ويتمثل هدفنا في أن نتوصل بحلول عام ٢٠١٥ إلى:

اعتماد ثلاث أرباع الدول الأفريقية استراتيجيات لإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم وتوسيع الحماية بحيث تشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات عناصر من بينها سياسات لزيادة تسجيل المشاريع غير المنظمة وتنمية المهارات وتوفير ظروف عمل أفضل وأكثر أمناً وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية وتشجيع الجمعيات المختارة بحرية للعمال ولأصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم.

نهج عادل للعمال الأفريقيين المهاجرين

٣١. يعيش ما بين ٨ إلى ٩ ملايين أفريقي ويعملون خارج بلدان مولدهم، ومعظمهم في أفريقيا، ولكن الكثير منهم يعملون في أوروبا ودول الخليج والقارات الأخرى. وفي حين أن المهن السائدة فيما بين هؤلاء المهاجرين هي المهن متدنية المهارة أو شبه الماهرة غير الفنية، إلا أن من بينهم أيضاً أعداداً كبيرة من العاملين المهرة والمهنيين. إن استنزاف المهارات الناشئ عن ذلك يشكل موضع قلق رئيسي. وتتمثل المشكلة بالنسبة للكثير من البلدان بشكل خاص في فقدان العاملين المهرة في الحقل الطبي في خدمات الرعاية الصحية لعدة بلدان أفريقية. بيد أن هجرة اليد العاملة تعود أيضاً بتحويلات مادية قيمّة على الأسر في البلدان المتلقية. وقد أصبح الحراك المتزايد للنساء والرجال العاملين عبر الحدود معلماً دائماً من معالم الاقتصاد الأفريقي والعالمي. وكثيراً ما تؤدي المعاملة التي يعامل بها المهاجرون إلى التمييز والاستبعاد الاجتماعي. وتوخياً لتلافي ذلك يستدعي الأمر وضع تشريعات وتدابير إدارية وسياسية واضحة.

٣٢. ويوفر تنفيذ المبادئ والمبادئ التوجيهية ونماذج الممارسة الحميدة لإطار منظمة العمل الدولية متعدد الأطراف وغير الملزم بشأن هجرة اليد العاملة، نهجاً شاملاً لوضع سياسات وطنية وإقليمية ودولية وهياكل وآليات وممارسات تخضع لها هجرة اليد العاملة في أفريقيا بشكل فعال. ويشدد الاجتماع على أنه يتعين على السياسة الإقليمية أن تركز على الحد من هجرة الأدمغة والتعويض عنها، وذلك من خلال توفير فرص معرفية أكبر للمهاجرين وتنمية المنشآت وترشيد قنوات التحويلات المالية وفرص الاستثمار واعتماد معايير الهجرة الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها بشكل فعال. ويستلزم ذلك قيام الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية بجهود ترويجية منسقة، وذلك من خلال وسائل من بينها التحالفات الاستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وهدفنا هو:

تضع ثلاث أرباع الدول الأفريقية سياسات ترمي إلى ضمان تمُّتع العمال المهاجرين بوضع قانوني مصرح به وبحماية كاملة بموجب تشريع العمل الساري في البلد المضيف ومنحهم فرصا متكافئة ومساواة في المعاملة بحلول عام ٢٠١٥ .

تحسين المعلومات من أجل سياسات أفضل

٣٣. إن وجود معلومات مناسبة لدعم سياسات وبرامج سوق العمل هو أمر أساسي، ولكنه لا يتوفر أو لا يعوّل عليه أو قد أكل الدهر عليه وشرب في الكثير من البلدان. والمطلوب هو وجود نظام مؤسسي ومستدام لجمع البيانات ونشرها في معظم البلدان. فضلاً عن ذلك، تعاني مصادر البيانات المتوفرة من الافتقار إلى التوحيد في مفاهيمها وتغطيتها ونطاقها وتوقيتها، إذ أنه لا يوجد إلا النزر القليل من التنسيق ما بين الوحدات الحكومية المختلفة التي تصدر المعلومات، وهي تعاني من معرفتها المحدودة في الكثير من الأحيان بما هو موجود لدى الوكالات الأخرى أو المستخدمين المحتملين. إن الهدف العام لتعزيز القدرات الوطنية لإصدار وتحليل إحصاءات العمل ومعلومات سوق العمل التي يعول عليها إنما هو الإسهام في هدف استحداث فرص العمل ورصد الحد من الفقر في أفريقيا. ويدعم الاجتماع الإقليمي أعمال منتدى تطوير الإحصاءات في أفريقيا وشبكة منظمة العمل الدولية لمكتبة أفريقيا لمؤشرات سوق العمل. وينبغي على الخبراء الأفريقيين أيضاً أن يلعبوا دوراً فعالاً في المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨. ويدعو هذا الاجتماع إلى تكثيف الجهود لتوفير معلومات متينة عن سوق العمل في جميع البلدان. والهدف هو:

تكون جميع الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٥ قادرة على وضع بيانات سنوية أساسية بشأن حجم القوة العاملة وتركيبتها. ويكون ما لا يقل عن نصف الدول الأعضاء الأفريقية بحلول عام ٢٠١٠ قد أنشأ آليات لإصدار معلومات وإحصاءات سوق العمل بهدف رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأبعاد الأساسية لبرنامج العمل اللائق.

تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٥

٣٤. يضع برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥ أهدافاً طموحة لجميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وللمكتب. وسيستلزم تنفيذ الأهداف الخاصة بالبرامج القطرية للعمل اللائق تعبئةً كبرى للهيكل الثلاثي في هذه القارة. وإننا نعتقد أن الأسلوب المنهجي والقائم على مبدأ خطوة بخطوة سيتمخض عن النتائج التي نرجوها ويرجوها ويطمح إليها العاملون الأفريقيون من النساء والرجال. وستقوم منظمة العمل الدولية على نحو منتظم مع الهيئات المكونة لها بإعداد واستعراض التقدم المحرز كل عامين على مدار الفترة المؤدية إلى عام ٢٠١٥، كإسهام منها في آلية متابعة قمة واغادوغو، التي تدعو إلى إجراء تقييم عام لقرارات القمة في ٢٠٠٩ و٢٠١٤، وذلك من أجل تحديد الممارسات المثلى وتقاسمها ومن أجل معالجة مواطن الضعف .

٣٥. ويرحب الاجتماع الإقليمي بمجموعة مقترحات سياسة العمل اللائق لأفريقيا، التي وضعت في تقرير المدير العام عن برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧- ٢٠١٥. وهي تقدم مجموعة شاملة لوسائل وأدوات السياسة لمناقشتها مع الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية في كل بلد.

٣٦. ويناشد الاجتماع المكتب، فضلاً عن ذلك، بالنهوض بشراكاته مع الوكالات الدولية الأخرى، مستخدماً مجموعة أدوات العمل اللائق على أكمل وجه. ويحث الاجتماع جميع الهيئات المكونة والمكتب على المشاركة مشاركة كاملة في المبادرة القطرية النموذجية "منظمة أمم متحدة واحدة" واستعراض التقدم المحرز على فترات منتظمة .

٣٧. ويرحب الاجتماع بالنداء الذي وجهه الشركاء الاجتماعيون في أفريقيا لإقامة منتدى ثان للشركاء الاجتماعيين في عام ٢٠٠٨. ويدعم الاجتماع هذا المنتدى لكونه يوفر فرصة سانحة للمنظمات الأفريقية لأصحاب العمل وللعمال للمساهمة في تعزيز الإدارة السديدة كوسيلة للإدارة الفعالة والمنصفة للدول والمنشآت، فضلا عن منشآتهم بالذات. وسيعزز المنتدى كذلك احترام الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل.

٣٨. ويناشد الاجتماع المكتب العمل مع لجنة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ قرار المؤتمر التاسع والثلاثين للوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (واغادوغو ٢٠٠٦) لإنشاء منتدى إقليمي للعمالة. وسيوفر هذا المنتدى مكاناً لاجتماع جميع شبكات نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل والباحثين والحكومات لتقاسم ووضع أفضل الحلول العملية لتحديات العمالة التي تجابهها أفريقيا.

٣٩. وستقوم منظمة العمل الدولية، كإسهام منها في إقامة الشبكات المرتآة لهذا المنتدى، بتنظيم ندوة سنوية للعمل اللائق في أفريقيا تجمع الباحثين المستقلين والهيئات المكونة والموظفين الميدانيين لمنظمة العمل الدولية والوكالات الشريكة لاستعراض الرصيد المعرفي في جوانب مختارة من برنامج العمل اللائق بهدف التحقق من أن مجموعة السياسات التي وضعتها تبقى محافظة على مواكبتها للواقع العملي.

٤٠. ويدعو الاجتماع منظمة العمل الدولية إلى وضع برنامج دعم كبير لتعزيز برنامج العمل اللائق في أفريقيا ٢٠٠٧-٢٠١٥. ويستدعي تحقيق أهداف هذا البرنامج تقوية المؤسسات من المستوى المحلي إلى المستوى القارّي بغية الوصول إلى ظروف تؤدي إلى تحقيق هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. ولذا، فإن منظمة العمل الدولية ستعمل مع شركائها الأفريقيين والدوليين لوضع نهج شامل، مع التركيز بشكل خاص على تحسين إدارة أسواق العمل وتعزيز قدرات إدارات العمل والشركاء الاجتماعيين. ومن شأن برنامج الدعم هذا أن يعزز قدرات الهياكل الإقليمية والقارية، كالجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك برلمان البلدان الأفريقية، بالإضافة إلى منظمة العمل الدولية نفسها.

٤١. ويناشد الاجتماع المكتب أن يساعد الدول الأعضاء على تذليل جميع العقبات التي تحول دون التقدم نحو تحقيق برنامج العمل اللائق، بما في ذلك تلك التي قد تنشأ عن الاتفاقات الاقتصادية الثنائية أو متعددة الأطراف.

٤٢. ويدعو الاجتماع مكتب العمل الدولي إلى تقديم تقرير عن تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف في الاجتماع الإقليمي الأفريقي القادم.

الملحق الرابع

تقرير لجنة أوراق الاعتماد

١. اجتمعت لجنة أوراق الاعتماد، التي عينها الاجتماع في جلسته الأولى، في ٢٤ و٢٥ و٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ لكي تبحث، وفقا للمادة ٩ من قواعد الاجتماعات الإقليمية، أوراق اعتماد المندوبين ومستشاريهم الذين يحضرون الاجتماع، بالإضافة إلى الاعتراضات على أوراق الاعتماد، والشكاوى المتعلقة بعدم دفع نفقات السفر والإقامة للوفود، وبلاغات أخرى. وتألفت اللجنة على النحو التالي:

الرئيس: السيد عادل فاضل أحمد (مندوب الحكومة، مصر)؛

نائبا الرئيس: السيد أدولف ساغبو (مندوب أصحاب العمل، النيجر)؛
السيد محمد شندول (مندوب العمال، تونس).

٢. وقدمَّت أوراق الاعتماد الواردة المتعلقة بأعضاء الوفود في شكل صكوك رسمية أو رسائل رسمية أو صور طبق الأصل عنها. وقد اعتبرت النسخ المستحصلة بواسطة المسح عن هذه الوثائق والمرسلة بواسطة البريد الإلكتروني مساوية للصور طبق الأصل.

٣. واسترعت اللجنة انتباه الحكومات إلى أهمية التقيد بالفقرة ١ من المادة ٩ من القواعد المذكورة أعلاه، التي تنص على أنه يجب إيداع أوراق الاعتماد قبل ١٥ يوماً على الأقل من الموعد المحدد لافتتاح الاجتماع (أي ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ بالنسبة لهذا الاجتماع). وأعربت اللجنة عن قلقها بسبب تلقيها أوراق الاعتماد من ٢١ دولة عضوا (ست دول أعضاء أكثر من العدد الذي سجل سنة ٢٠٠٣) من بين الدول الأعضاء المدعوة البالغة ٥٣ دولة ضمن هذه المهلة الزمنية. علاوة على ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء أودعت أوراق اعتمادها فقط قبيل الاجتماع وخلاله، ويعني مثل هذا الإيداع المتأخر أن ١٤ في المائة من الوفود التي اعتمدت حتى نهاية الاجتماع لم ترد في *القائمة المؤقتة الأولى الخاصة بالوفود* والمتاحة على موقع المكتب على الانترنت في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. ونظراً إلى أن هذه القائمة توفر معلومات متقدمة قد تفيد كأساس يستند إليه للاعتراضات على أوراق اعتماد المندوبين أو مستشاريهم، فإن عدم وجود معلومات كاملة قبل بدء الاجتماع كان مثار قلق للجنة.

تشكيل الاجتماع

٤. حتى تاريخ اعتماد هذا التقرير، وكما هو مبين في الجدول في المرفق (ألف)، من مجموع الدول الأعضاء البالغ عددها ٥٣ دولة عضوا المدعوة لحضور الاجتماع، بعثت ٤٢ دولة عضواً أوراق الاعتماد على الشكل الصحيح. وتألف الاجتماع من ٨٣ مندوباً حكومياً و٣٨ مندوباً عن أصحاب العمل و ٣٩ مندوباً عن العمال، أي ١٦٠ مندوباً كعدد إجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ضم الاجتماع ١١٤ مستشاراً حكومياً و ٣٦ مستشاراً لأصحاب العمل و ٥٥ مستشاراً للعمال ويبلغ عددهم في المجموع ٢٠٥ مستشارين. ويضم عدد المستشارين أيضاً الأشخاص المعينين كمندوبين ومستشارين بديلين وبالتالي فإن العدد الإجمالي للمندوبين والمستشارين المعتمدين بلغ ٣٦٥ شخصاً.

٥. وفيما يتعلق بعدد المندوبين والمستشارين المسجلين، فهناك ٦٧ مندوبا حكوميا و ٣٣ مندوبا عن أصحاب العمل و ٣٤ مندوباً عن العمال، ومجموع عددهم هو ١٣٤ مندوباً. وبلغ العدد الإجمالي للمستشارين ١٧٠ مستشارا، ١٠٠ منهم مستشارون حكوميون، و٢٠ منهم مستشارون لأصحاب العمل، و٥٠ منهم مستشارون للعمال. ويتضمن المرفق (باء) لهذا التقرير معلومات أكثر تفصيلا بخصوص عدد المندوبين والمستشارين المسجلين في الاجتماع، والبالغ مجموعهم ٣٠٤.

٦. ولاحظت اللجنة أن وفود ثلاث دول من الدول الأعضاء الممثلة في الاجتماع (وهي الجماهيرية العربية الليبية وساوتومي وبرنسيب والصومال) حكومية بصورة حصرية. بالإضافة إلى ذلك، ضم وفد غانا مندوب العمال ولم يضم مندوب أصحاب العمل. وتتناول اللجنة هذه النقطة بالتفصيل في الفقرات من ١٦ إلى ٢٣ أدناه.

٧. وفيما يتعلق بالقرارات بشأن مشاركة المرأة في مؤتمرات منظمة العمل الدولية، والتي اعتمدها المؤتمر في دورتيه ٦٧ و٧٨ (حزيران/ يونيه ١٩٨١ وحزيران/يونيه ١٩٩١)، لاحظت اللجنة أنه كان هناك ٢٢ من بين ١٦٠ مندوباً و٤٣ من بين ٢٠٥ مستشارا من المعتمدين لدى الاجتماع من النساء. ولم تمثل النساء أكثر من ١٧,٨ في المائة من مجموع المندوبين والمستشارين. ورغم أن هذه الأرقام تعكس زيادة في النسبة مقارنة بنسبة مشاركة المرأة في الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر في ٢٠٠٣ (١٥ مندوباً و١٦ مستشاراً من النساء)، فإن اللجنة تعرب عن أسفها لأن هذه النسبة ظلت متدنية. وأشارت اللجنة بقلق خاص إلى أن إثني عشر وفدا لم يتضمن أي مندوب أو مستشار من النساء(بوروندي، الكونغو، مصر، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، مالي، موريتانيا، ساوتومي وبرنسيب، السنغال، الصومال، توغو، تونس). وتود اللجنة التذكير بأن الأمم المتحدة قد حددت هدف زيادة نسبة النساء في

هيئات صنع القرارات والسياسات لتبلغ على الأقل ٣٠ في المائة، وهو ما أشار إليه المدير العام في رسالة الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء. ودعت اللجنة الهيئات المكونة إلى أن تبذل جهودها لاستيفاء هذا الهدف المتعلق بتمثيل المرأة، في وفودها إلى الاجتماعات الإقليمية.

٨. وحضر الاجتماع ثلاثة وثلاثون وزيراً أو نائب وزير من ٣١ دولة عضواً في الإقليم.

٩. وكانت إحدى عشرة دولة عضوا من الإقليم غير ممثلة (الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، غامبيا، غينيا-بيساو، مدغشقر، رواندا، سيشل، سيراليون). بالإضافة إلى ذلك، لم تسجل خمس دول أعضاء معتمدة.

ممثلو المنظمات الدولية الرسمية

١٠. من بين المنظمات الدولية الرسمية المدعوة إلى حضور الاجتماع، وفقاً للاتفاقات أو القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة، كانت المنظمات الدولية التالية ممثلة:

- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة للأمم المتحدة ؛
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- برنامج الأغذية العالمي؛
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز؛
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛
- منظمة الصحة العالمية؛
- الاتحاد الدولي للاتصالات؛
- صندوق النقد الدولي؛
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛
- المنظمة الدولية للهجرة؛
- المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛
- الاتحاد الأفريقي؛
- مصرف التنمية الأفريقي؛
- المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل؛
- منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا؛
- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- منظمة العمل العربية؛
- المركز العربي لإدارة العمل والعمالة؛
- المؤتمر الأفريقي للرعاية الاجتماعية.

ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية

١١. المنظمات الدولية غير الحكومية المدعوة إلى المشاركة في الاجتماع وفقاً للفقرة ٧ من المادة ١ من القواعد، والتي كانت ممثلة هي التالية:

- الاتحاد الدولي لنقابات العمال؛
- الاتحاد العالمي لنقابات العمال؛
- المنظمة الدولية لأصحاب العمل؛
- منظمة اتحاد النقابات الأفريقية؛
- اتحاد أصحاب العمل لعموم أفريقيا؛
- المنظمة الإقليمية الأفريقية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛
- مجلس نقابات عمال شرق أفريقيا؛
- المنظمة الديمقراطية لنقابات العمال الأفريقية.

الاعتراضات

١٢. تلقت لجنة أوراق الاعتماد اعتراضا واحدا.

اعتراض يتعلق بتعيين مندوب عمال غينيا الاستوائية

١٣. كان معروضاً على اللجنة اعتراض على تعيين مندوب عمال غينيا الاستوائية، قدمه الاتحاد الدولي لنقابات العمال. وذكر الاتحاد في اعتراضه أن مندوب العمال، السيدة كونسويلو هانغ ندونغ، المعينة بوصفها " رئيسة الموظفين" في مصرف CCEIBANK، قد اختارتها الحكومة بكل بساطة دون أن تكون ممثلة لأي نقابة عمال حرة ومستقلة، وأن تعيينها بناء على ذلك لا يتمشى مع أحكام دستور منظمة العمل الدولية.

١٤. وأشارت اللجنة إلى أن وفد غينيا الاستوائية، رغم أنه معتمد، لم يتسجل فعلاً في الاجتماع. ولقد أحالت اللجنة الاعتراض إلى البعثة الدائمة لهذا البلد في جنيف، داعية الحكومة إلى التعليق على الاعتراض، غير أنها لم تتلق أي رد على ذلك. وفي ظل هذه الظروف، خلصت اللجنة إلى أنها ليست في وضع يمكنها من متابعة المسألة.

البلاغات

١٥. بحثت اللجنة بلاغين يتعلقان بالوفود غير المكتملة.

بلاغ يتعلق بغانا

١٦. استرعى أمين مجموعة أصحاب العمل، السيد فريدريك مويا، انتباه اللجنة إلى أن حكومة غانا لم تضم مندوباً عن أصحاب العمل إلى وفدها المشارك في الاجتماع، طالبا من لجنة أوراق الاعتماد أن تستفسر لدى الحكومة المعنية عن أسباب عدم اعتماد مندوب عن أصحاب العمل.

١٧. ورداً على دعوة اللجنة حكومة غانا للتعليق على البلاغ، أعربت الحكومة عن أسفها لعدم تمكنها من رعاية تعيين مندوب عن أصحاب العمل نظرا إلى بعض القيود المالية. إلا أن الحكومة أشارت إلى أن مندوب أصحاب العمل سيتمتع برعاية تامة في مؤتمر العمل الدولي المقبل في جنيف. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الحكومة عن أملها في أن يوعز الاجتماع إلى الهيئات المكونة تقديم المساعدة حيثما أمكن للمندوبين كي يتمكنوا من استرداد نفقاتهم في وقت لاحق.

١٨. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الحكومة. وأعربت عن رغبتها في أن تذكر بأن الدول الأعضاء التي تقبل دعوة لحضور الاجتماعات الإقليمية، ملزمة بموجب الفقرة ١ من المادة ١ من قواعد الاجتماعات الإقليمية بأن تعين وفودا مكتملة تضمن بصورة خاصة تمثيلا متوازنا بين أصحاب العمل والعمال. ويقع على الحكومات أيضا واجب دفع نفقات السفر والإقامة لمندوبي أصحاب العمل ومندوبي العمال بغية ضمان مشاركتهم الفعلية في الاجتماع.

بلاغ يتعلق بالجماهيرية العربية الليبية وساوتومي وبرنسيب والصومال

١٩. تلقت اللجنة بلاغا أرسله الاتحاد الدولي لنقابات العمال، يسترعي فيه انتباه اللجنة إلى أن وفود الجماهيرية العربية الليبية وساوتومي وبرنسيب، والصومال لم تعتمد وفودا ثلاثية، ويعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء هذا النوع من الاعتماد ويدعو اللجنة إلى أن تلتمس المزيد من المعلومات من الحكومات المعنية.

٢٠. ورداً على دعوة وجهتها اللجنة إلى الحكومات لتقديم المعلومات، إذا رغبت في ذلك، فإن حكومة الصومال هي الوحيدة التي ردت مشيرة إلى أن عدم تعيين مندوب عن أصحاب العمل ومندوب عن العمال ناشئ عن الحرب الأهلية في الصومال وعن عدم وجود منظمات عمال ومنظمات أصحاب عمل في البلد. وأشارت الحكومة إلى أنها ستضم مثل هؤلاء المندوبين إلى وفدها إلى الاجتماعات الثلاثية المقبلة ما أن تتمكن من تعيينهم بالتشاور مع منظمات كل منهم. كما أشارت الحكومة إلى أنها تقدر أي مساعدة تقدم لها في مجال إعادة تنظيم إتحاد العمال، بحيث يمكن أن يساعد ذلك في إعادة إعمار البلد. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة لها واعتبرت أن موضوع البلاغ لا يستدعي من جانبها أي إجراء. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تستفيد الحكومة من المساعدة التقنية المقدمة من منظمة العمل الدولية للغرض المذكور أعلاه.

٢١. وأشارت اللجنة إلى أن حكومة الجماهيرية العربية الليبية لم تستجب لدعوتها إلى تقديم معلومات بشأن بلاغ الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٢٢. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن المندوب الوحيد المعتمد من جانب حكومة ساوتومي وبرنسيب لم يتسجل في الاجتماع، وإلى انه لم يتوفر أي وسيلة بديلة للاتصال بالحكومة المذكورة. وبناء على ذلك، تعذر إبلاغ الحكومة بدعوة اللجنة إلى تقديم المعلومات بشأن بلاغ الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

٢٣. وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن تكرر قولها إن الدول الأعضاء التي تقبل دعوة لحضور الاجتماعات الإقليمية، ملزمة بموجب الفقرة ١ من المادة ١ من قواعد الاجتماعات الاقليمية، تعيين وفود مكتملة تضمن بصورة خاصة، تمثيلا متوازنا بين أصحاب العمل والعمال.

***

٢٤. اعتمدت اللجنة هذا التقرير بالإجماع. وأوصت بأن يطلب الاجتماع إلى المكتب أن يرفق تقريرها بتقرير الاجتماع وأن يسترعي انتباه مجلس الإدارة إليه، وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من المادة ٩ من قواعد الاجتماعات الإقليمية.

أديس أبابا، ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. *(توقيع)* السيد عادل فاضل أحمد، الرئيس.

السيد أدولف ساغبو.

السيد محمد شندول.

المرفق ألف

المندوبون والمستشارون المعتمدون

(قائمة مستوفاة الساعة الرابعة بعد الظهر، ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)

	مندوبون حكوميون	مستشارون حكوميون	مندوبو أصحاب العمل	مستشارو أصحاب العمل	مندوبو العمال	مستشارو العمال
الجزائر	2	–	1	1	1	–
أنغولا	2	3	1	–	1	–
بنن	2	2	1	–	1	–
بوتسوانا	2	4	1	–	1	
بوركينا فاسو	2	7	1	–	1	–
بوروندي	2	1	1	–	1	–
الكاميرون	2	2	1	–	1	–
الرأس الأخضر	–	–	–	–	–	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	–
تشاد	2	–	1	–	1	1
جزر القمر	–	–	–	–	–	–
الكونغو	2	4	1	2	1	2
كوت ديفوار	2	2	1	1	1	1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2	2	1	2	1	2
جيبوتي	–	–	–	–	–	–
مصر	2	2	1	–	1	1
غينيا الاستوائية	2	–	1	–	1	–
أريتريا	–	–	–	–	–	–
أثيوبيا	2	12	1	23	1	29
غابون	2	5	1	–	1	1
غامبيا	–	–	–	–	–	–
غانا	2	–	–	–	1	–
غينيا	2	4	1	–	1	2
غينيا – بيساو	–	–	–	–	–	–
كينيا	2	7	1	2	1	–
ليسوتو	2	2	1	–	1	–
ليبيريا	2	3	1	–	1	–
الجماهيرية العربية الليبية	2	1	–	–	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	–
ملاوي	2	–	1	–	1	–
مالي	2	1	1	–	1	1
موريتانيا	2	4	1	–	1	–
موريشيوس	2	2	1	–	1	–
المغرب	2	3	1	1	1	6
موزامبيق	2	2	1	–	1	–
ناميبيا	2	1	1	–	1	–
النيجر	2	1	1	–	1	
نيجيريا	2	8	1	2	1	4
رواندا	–	–	–	–	–	–
ساوتومي وبرنسيب	1	–	–	–	–	–
السنغال	2	2	1	1	1	1
سيشل	–	–	–	–	–	–
سيراليون	–	–	–	–	–	–
الصومال	2	3	–	–	–	–
جنوب أفريقيا	2	3	1	–	1	–
السودان	2	1	1	–	1	3
سوازيلند	2	–	1	–	1	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	2	7	1	1	1	–
توغو	2	3	1	–	1	–
تونس	2	1	1	–	1	–
أوغندا	2	2	1	–	1	–
زامبيا	2	3	1	–	1	–
زمبابوي	2	4	1	–	1	1
المجموع	83	114	38	36	39	55

المرفق باء

المندوبون والمستشارون المسجلون

(قائمة مستوفاة الساعة الرابعة بعد الظهر، ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)

	مندوبون حكوميون	مستشارون حكوميون	مندوبو أصحاب العمل	مستشارو أصحاب العمل	مندوبو العمال	مستشارو العمال
الجزائر	2	–	1	1	1	–
أنغولا	2	3	1	–	1	–
بنن	2	1	1	–	1	–
بوتسوانا	1	3	1	–	1	–
بوركينا فاسو	2	7	1	–	1	–
بوروندى	–	1	–	–	–	–
الكاميرون	2	2	1	–	1	–
الرأس الأخضر	–	–	–	–	–	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	–
تشاد	2	–	1	–	1	1
جزر القمر	–	–	–	–	–	–
الكونغو	2	4	1	2	1	2
كوت ديفوار	1	2	–	1	1	1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	–
جيبوتى	–	–	–	–	–	–
مصر	2	2	1	–	1	1
غينيا الاستوائية	–	–	–	–	–	–
أريتريا	–	–	–	–	–	–
أثيوبيا	2	11	1	10	1	28
غابون	–	5	1	–	1	1
غامبيا	–	–	–	–	–	–
غانا	2	–	–	–	1	
غينيا	1	3	1		1	2
غينيا - بيساو	–	–	–	–	–	–
كينيا	2	5	1	1	1	–
ليسوتو	2	2	1	–	1	–
ليبيريا	2	2	1		1	–
الجماهيرية العربية الليبية	1	1	–	–	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	–
ملاوى	2	–	1	–	1	–
مالى	1	1	1	–	1	1
موريتانيا	–	3	–	–	–	–
موريشيوس	2	2	1	–	1	–
المغرب	2	3	1	1	1	6
موزامبيق	2	1	1	–	1	–
ناميبيا	2	1	1	–	1	–
النيجر	2	1	1	–	1	–
نيجيريا	2	8	1	2	1	2
رواندا	–	–	–	–	–	–
ساوتومى وبرنسيب	–	–	–	–	–	–
السنغال	2	2	1	1	1	1
سيشل	–	–	–	–	–	–
سيراليون	–	–	–	–	–	–
الصومال	2	2	–	–	–	–
جنوب أفريقيا	2	3	1	–	1	
السودان	2	1	1	–	–	3
سوازيلند	2	–	1	–	1	–
جمهورية تنزانيا المتحدة	2	5	1	1	1	–
توغو	2	3	1	–	1	–
تونس	2	1	1	–	1	–
أوغندا	2	2	1	–	1	–
زامبيا	2	3	1	–	1	–
زمبابوي	2	4	1	–	1	1
المجموع	67	100	33	20	34	50